د. محمد توفيق علي فهمي
لـــواء دكتـــور

آليـــات الدفع غير النقدي وأثرهـــــا الإيجابـــــي على الأفـــراد والمجتمعات

المراسلة: د.محمد توفيق على فهمي
لـــواء دكتـــور

معرف الوثيقة الرقمي (DOI): jolets.v5i1.208/10.54873

البريـد الإلكتروني: mohamed73_tawfick2@yahoo.com

نسق توثيق البحث محمـد توفيـق علـي فهمي
آليات الدفع غير النقدي وأثرها الإيجابي على الأفراد والمجتمعات
المجلد الخامس، العدد الأول، أبريل ٢٠٢٥

د. محمد توفيق علي فهمي

ملخص:

يـ ـهد العالم تحولًا جذريًا نحو الاقتصاد الرقمي، وتتراجع أهمية النقد تدريجيًا لصالح وسائل الدفع غير النقدي المتنوعة، وقد ساهمت هذه الآليات في تسهيل المعاملات المالية وأدت إلى تسريع وتيرة الأعمال التجارية وزيادة الإنتاجية الاقتصادية، ومع ذلك تواجه هذه الوسائل بعض التحديات التي تتطلب معالجتها، مثل المخاوف الأمنية المتعلقة بالاحتيال الإلكتروني والاختراقات السيبرانية، والحاجة إلى تطوير البنية التحتية التكنولوجية في بعض المناطق، ومن هذه التحديات أيضًا تفاوت الوعي بأهمية هذه الوسائل بين فئات المجتمع

وللتغلب على هذه التحديات يجب تطوير أنظمة دفع آمنة وفعالة، وتوفير البنية التحتية اللازمة لتوسيع نطاق استخدام هذه الأنظمة، وتوفير برامج توعية واسعة النطاق لتعريف الجمهور بمزايا الدفع الإلكتروني وكيفية استخدامه بأمان، كما يجب على الحكومات وضع تشريعات واضحة لحماية حقوق المستهلكين وضمان المنافسة العادلة في سوق الدفع الإلكتروني

ومن المتوقع أن يشهد المستقبل مزيدًا من التطورات في مجال الدفع غير النقدي، خاصةً مع ظهور تقنيات تكنولوجية حديثة، وظهور منصات دفع متعددة على شبكة الإنترنت، واستخدام الجميع للهواتف المحمولة في الدفع والوفاء بالالتزامات المالية، وأخيرًا ظهور البنوك الرقمية التي من شأنها أن تحدث ثورة في طريقة إنجاز المعاملات المالية.

وفيما يلي بحث آليات الدفع غير النقدي يكون موضوعه هذه الآليات وأثرها الإيجابي على الأفراد والمجتمعات ، بهدف زيادة الوعي بهذه الآليات والحث على استخدامها ليس فقط لأنها واقع حتمي لا مفر منه، وانما هي تطور محمود له من الميزات ما نسعى إليها ونعمل على إنمائها، معتمدًا في ذلك على المنهج الوصفي لهذه الآليات واثرها وتحليل هذه الآثار ومقارنة هذه الآليات بالطريقة التقليدية لتبادل النقود وفاءً للالتزامات المالية، على أن ينتهي البحث بمجموعة من النتائج والتوصيات التي ترتبط بهذه الآليات والتي قد يُرى لفت النظر إليها

الكلمات المفتاحية: المدفوعات الرقمية في مصر، التجارة الإلكترونية، الحكومة الإلكترونية، أزمة السيولة النقدية

Abstract

The world is witnessing a radical shift towards the digital economy. The importance of cash is gradually declining in favor of various non-cash payment methods. These methods have contributed to facilitating financial transactions, accelerating the pace of business, and increasing economic productivity. However, such methods face challenges to be addressed, such as security concerns related to electronic fraud and cyber intrusions and the need to develop the technological infrastructure in some regions. One of these challenges is also the disparity in the level of awareness regarding the importance of these methods among segments of society.

To overcome these challenges, it is necessary to develop secure and efficient payment systems, avail the necessary infrastructure to expand the use of these systems, tailor large-scale awareness programs to familiarize the public with the advantages of electronic payment and how to use it safely. In addition, governments should develop clear legislation to protect the rights of consumers and ensure fair competition in the electronic payment market.

It is expected that the future will witness further developments in the field of cashless payment, especially with the advent of modern technologies, the emergence of multiple payment platforms on the internet, the use of mobile phones by everyone to pay and fulfill financial obligations, and finally the emergence of digital banks that will revolutionize the way financial transactions are completed.

Keywords: digital payments in Egypt, e-commerce, e-government, cash liquidity crisis.

مقدمة

تسعى الدول جاهدة إلى تحقيق الاستقرار المالي وتعزيز كفاءة أنظمتها المصرفية، وهو ما يتطلب ضمان سلامة أنظمة الدفع وسهولة الوصول إليها لجميع العملاء، وفي هذا السياق، يبرز موضوع آليات الدفع غير النقدي كركيزة أساسية لدعم الاقتصاد الوطني المصري، حيث أصبح التعامل بالوسائل الإلكترونية ضرورة ملحة لمواكبة التطورات العالمية

أولاً- أهمية الدراسة:

واختيار موضوع (آليات الدفع غير النقدي وأثرها الإيجابي على الأفراد والمجتمعات) للبحث والدراسة كان لعدة أسباب، أهمها ما يلي:

١. أهمية المساهمة في الاقتصاد الرقمي حيث يوضح البحث كيف أن الدفع غير النقدي ليس مجرد وسيلة للسداد، بل هو محرك رئيسي للتحول الرقمي، ويوفر حلولًا مالية مبتكرة تزيد من سرعة المعاملات وتسهيل التجارة، مما يدعم الشمول المالي ويقلل من الاعتماد على النقد الورقي

٢. ضرورة توفير حماية أكبر للمتعاملين، فمن خلال تقنيات التشفير المتقدمة، تنخفض مخاطر السرقة والاحتيال، كما أنها تمنح الأفراد القدرة على إتمام معاملاتهم في أي وقت ومن أي مكان، مما يضيف مرونة كبيرة

٣. الرغبة في توسيع التجارة ودمج الاقتصاد غير الرسمي حيث يشير البحث إلى أن هذه الآليات تفتح آفاقًا جديدة للتجار، وتمكنهم من الوصول إلى عملاء جدد عبر التجارة الإلكترونية، كما أنها تساعد في ضم القطاع غير الرسمي إلى الاقتصاد الرسمي، مما يعزز الشفافية ويزيد من الإيرادات الحكومية

٤. تسهيل المعاملات اليومية فالدفع غير النقدي يختصر الوقت والجهد في عمليات مثل سداد الفواتير وتحويل الأموال، مما يجنب الأفراد مشقة التعامل مع النقود الكبيرة ومخاطر فقدانها، ويمنحهم القدرة على الاستفادة من فوائد أموالهم المودعة

٥. وضع تشريعات وقوانين واضحة تنظم عمليات الدفع غير النقدي، لضمان حقوق الأطراف وحماية مصالحهم، ويوضح دور البنوك المركزية في الإشراف على هذه العمليات ووضع المعايير اللازمة لقبول وسائل الدفع الجديدة

ثانيًا- أهداف الدراسة:

وتسعى الدراسة الحالية إلى تحقيق الأهداف التالية:

١. تحديد مفهوم وتعريف شامل وواضح للدفع غير النقدي ، مع استعراض النصوص القانونية التي تنظمها في عدد من الدول

٢. تصنيف آليات الدفع المتنوعة بناءً على معايير مختلفة، مثل التوقيت ونطاق الاستخدام، وذلك لتقديم رؤية واضحة حول الخيارات المتاحة للمتعاملين

٣. تقييم الأثر الإيجابي على الأفراد وتحليل المزايا المباشرة التي تنتج من استخدام هذه الآليات، مثل سرعة السداد والوصول إلى الخدمات المالية المختلفة، مما يعزز من جودة حياتهم

٤. دراسة الفوائد المجتمعية لهذه الآليات وكيف تساهم في تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية على مستوى الدولة ككل، مثل تعزيز الشمول المالي وزيادة كفاءة الأنظمة المصرفية

٥. تحديد عدد من المخاطر المحتملة لعمليات الدفع غير النقدي، مثل الاحتيال، مع تقديم حلول عملية ومقترحات لتعزيز الأمان والحماية

ثالثًا- مشكلة الدراسة:

هناك عدة تحديات حقيقية واجهت هذه الدراسة، منها:

١. حداثة فكرة الدفع غير النقدي، فهذا السبيل لإبراء الذمم المالية حديث في المجتمع، وبالتالي قلت المراجع العلمية التي تناولته، بالإضافة إلى عدم تعرض أمهات المراجع القانونية له، وكذلك نقص المراجع العربية المتخصصة التي تبحث في الجوانب القانونية والاجتماعية لآليات الدفع غير النقدي في المجتمع

٢. سرعة التطور التكنولوجي، وظهور تطبيقات جديدة وتقنيات تشفير أكثر تطوراً كل يوم، وهو ما يتطلب الاطلاع الدائم والمستمر على هذه التطبيقات

٣. صعوبة العثور على بيانات رسمية وحديثة من البنوك المركزية أو المؤسسات المالية الأخرى حول حجم المعاملات التي تتم رقميًا، وبالتالي صعوبة الوصول إلى احصائيات دقيقة

٤. تعدد الأبعاد القانونية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية لآليات الدفع غير النقدي وصعوبة الربط بينها بطريقة منهجية ومنطقية

٥. اختلاف الدول في الاخذ بآليات الدفع غي النقدي وفقًا لظروفها الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي تعدد السياسات القانونية التي تنظم هذه الآليات

٦. صعوبة تحقيق التوازن بين حتمية الشمول المالي ورعاية الأفراد الأقل في الوعى التكنولوجي والقانوني، والرغبة في عدم التضحية بحقوقهم كعملاء أو تعريضهم لمخاطر إضافية

رابعًا- تساؤلات الدراسة:

طُرِحَت في هذا البحث عدد من التساؤلات من أجل الوصول للنتيجة المرجوة، ومن أهم هذه التساؤلات ما يلي:

١. ما هو المقصود بآليات الدفع غير النقدي؟
٢. ما هي التصنيفات المختلفة لعمليات الدفع غير النقدي ؟
٣. ما هو الأثر الإيجابي لعمليات الدفع غير النقدي على الأفراد ؟
٤. ما هو الأثر الإيجابي لعمليات الدفع غير النقدي على المجتمعات؟
٥. ما هي تحديات ومخاطر تطبيق آليات الدفع غير النقدي وسبل تعزيز هذه الاليات؟
٦. كيف يمكن ضمان أقصى درجات الأمان والثقة؟

خامسًا- منهج الدراسة:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لتوضيح وتحليل آليات الدفع غير النقدي، وبيان أثرها الإيجابي على الأفراد والمجتمعات، وفى سبيل ذلك فقد تمت الاستعانة قدر الإمكان بالعديد من المراجع العربية والأجنبية ذات الصلة بموضوع البحث.

سادسًا- خطة البحث:

هذا وفي محاولة لعرض كافة الأفكار المتعلقة بموضوع البحث بطريقة متوازنة تكفل تغطية جوانبه، قُسِّمَ هذا البحث إلى مبحثين على النحو التالي:

المبحث الأول : آليات الدفع غير النقدي.

المطلب الأول : مفهوم الدفع غير النقدي والتنظيم التشريعي له.

المطلب الثاني :التصنيفات المختلفة لعمليات الدفع غير النقدي .

المبحث الثاني: تقييم اليات الدفع غير النقدي .

المطلب الأول : الأثر الإيجابي لعمليات الدفع غير النقدي على الأفراد .

المطلب الثاني : الأثر الإيجابي لعمليات الدفع غير النقدي على المجتمعات.

المطلب الثالث : تحديات ومخاطر تطبيق آليات الدفع غير النقدي وسبل تعزيز هذه الاليات

المبحث الأول

آليـات الدفع غير النقدي

قـد ينشـأ الالتـزام فـي ذمـة الشـخص الطبيعـي أو الاعتبـاري دون إرادتـه كمـا هـو الحـال فـي ثبـوت مسـئولية الشـخص عـن أفعالـه الضـارة وأعمـال تابعيـه وإن كانـت دون قصـد، وكذلـك مسـئوليته عـن الأفعـال التـي أثـرى بسـببها وإن لـم تتجـه نيتـه إلـى قيـام الغيـر بهـذه الأفعـال. وقـد ينشـأ الالتـزام فـي ذمـة المديـن بنـاء علـى إرادتـه المنفـردة مثـل الهبـة والوصيـة والوكالـة والكفالـة، وهـى مـا يطلـق عليهـا التصرفـات المنفـردة. وقـد لا يكفـي لنشـأة الالتـزام إرادة واحـدة بـل تحتـاج إلـى تلاقـي إرادتيـن أو أكثـر، وهـذا هـو العقـد، فالعقـد هـو تلاقـى إرادتيـن أو أكثـر علـى نشـأة التزامـات متبادلـة فـي ذمـة المتعاقديـن[١]

ووفـاء المديـن بالالتـزام المالـي يكـون إمـا بسـداد مبلـغ مـن النقـود إلـى الدائـن يغطـي هـذا الالتـزام وهـو مـا نطلـق عليـه الدفـع النقـدي، كمـا يمكـن أن يكـون هـذا الوفـاء عـن طريـق السـداد غيـر النقـدي، أو مـا يطلـق عليـه الدفـع غيـر النقـدي أو الدفـع الإلكترونـي، وقبـل الحديـث عـن الأثـر الإيجابـي لآليـات الدفـع غيـر النقـدي يجـب البحـث فـي ماهيـة هـذه الآليـات فـي ذاتهـا ، فـي مفهومهـا وفـي التنظيـم التشـريعي لهـا، ثـم التعـرض لأنـواع وتصنيفـات هـذه الآليـات، وعليـه ينقسـم هـذا المبحـث الـى مطلبيـن:

المطلب الأول : مفهوم الدفع غير النقدي والتنظيم التشريعي له.

المطلب الثاني :التصنيفات المختلفة للدفع غير النقدي .

المطلب الأول

مفهوم الدفع غير النقدي والتنظيم التشريعي له

بدايـةً يُعَـرَّف الدفـع الإلكترونـي بأنـه «عمليـة تحويـل الأمـوال هـي فـي الأسـاس ثمـن لسـلعة أو خدمـة بطريقـة رقميـة أي باسـتخدام أجهـزة الحاسـوب، وإرسـال البيانـات عبـر خـط تلفونـي أو شـبكة مـا أو أي طريقـة لإرسـال البيانـات»[٢]، كمـا يُعَـرَّف الدفـع الإلكترونـي بأنـه «مجموعـة الأدوات والتحـويلات الإلكترونيـة التـي

(١) في أسباب نشأة الالتزام:
محمد توفيق علي: الالتزامات والعقود التجارية، دار المجد القاهرة ٢٠٢٤، الطبعة التاسعة، ص٥.
(٢) رياض سلطان: نظم المعلومات الحاسوبية: نظريات وتطبيقات عملية في الشركات الرقمية، الأردن، دار زهران للنشر،٢٠١٣، ص٣٧٩.

تصدرها المصارف والمؤسسات كوسيلة دفع، وتتمثل في البطاقات البنكية، والنقود الإلكترونية وغيرها».[٣]

أما المجلس الاقتصادي الفرنسي فَيُعَرِّف الدفع الإلكتروني بأنه «مجموعة التقنيات المعلوماتية المغناطيسية أو الإلكترونية التي تسمح بتحويل الأموال دون دعامة ورقية والتي تنتج عنها علاقة ثلاثية بين البنك والبائع والمستهلك». [٤] وقيل أيضًا «أنه يتلخص في التقنية المستخدمة في أداة أو وسيلة الدفع إلكترونية، أي أن الدفع الإلكتروني بصفة عامة هو مجموعة الأدوات والوسائل التي تسمح بتحويل أموال والتي تُكَوِّن الدعامة والتقنية المستخدمة في تحويل الأموال إلكترونية»[٥] وبالتالي يمكن القول أن الدفع الإلكتروني يمثل استخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصال في عمليات التسديد التي تتم مقابل الخدمة أو السلعة المستفاد منها كذلك بغيه إرسال البيانات الخاصة بالمُسَدِّد، أي الاعتماد على الأدوات الإلكترونية في عملية الدفع.[٦]

وقد نَصَّ المشرع المصري على أن: «ويقصد بوسيلة الدفع غير النقدي كل وسيلة دفع ينتج عنها إضافة في أحد الحسابات المصرفية للمستفيد، مثل أوامر الإيداع والتحويل والخصم، وبطاقات الائتمان والخصم، والدفع باستخدام الهاتف المحمول، أو غيرها من الوسائل التي يُقِرُّها محافظ البنك المركزي المصري.»[٧] كما عَرَّف المشرع الجزائري وسائل الدفع الإلكترونية بأنها «كل وسيلة دفع مُرَخَّص بها طبقًا للتشريع المعمول به تُمَكِّن صاحبها من القيام بالدفع عن قُرب أو عن بُعد عبر منظومة إلكترونية.» [٨] وعلى ذلك فإن تحديد وسائل الدفع غير النقدي لم يكن على سبيل الحصر، إنما يمكن إضافة وسائل أخرى طالما كانت

(٣) منصوري الزين: وسائل وأنظمة الدفع والسداد الإلكتروني - عوامل الانتشار وشروط النجاح، الملتقى العلمي الدولي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر - عرض تجارب دولية - المركز الجامعي خميس مليانة، معهد العلوم الاقتصادية.

(٤) واقد يوسف: النظام القانوني للدفع الإلكتروني، رسالة ماجيستير، جامعة مولود معمري تيزي وزو، كلية الحقوق،٢٠١١، ص٢٠.

(٥) رتيبة تيفوني: نظام الدفع الإلكتروني في الجزائر: الواقع والآفاق، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، جامعة الأغواط، المجلد ١٠، العدد ٢، الجزائر، يونيو٢٠١٩، ص٧٧.

(٦) في تعريف الدفع الإلكتروني: لزهاري زواويد، نفيسة حجاج : الدفع الإلكتروني كأسلوب فعال في تجويد خدمات الحكومة الإلكترونية : تقنية « تسديد» الإلكتروني بالكويت، مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد(MERJ)، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور بالجلفة، المجلد ١، العدد١، الجزائر، مارس ٢٠١٩، ص ١٥٨.

(٧) المادة ١ من قانون تنظم استخدام وسائل الدفع غير النقدي رقم ١٨ لسنة ٢٠١٩، المنشور في الجريدة الرسمية المصرية، العدد ١٥ مكرر (ب) في ١٦ أبريل سنة ٢٠١٩.

(٨) المادة ٦ من القانون الجزائري رقم ١٨-٠٥ المؤرخ ٢٤ شعبان عام ١٤٣٩، الموافق ١٠مايو سنة ٢٠١٨، المتعلق بالتجارة الإلكترونية، المنشور في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد ٢٨ في ٣٠ شعبان عام ١٤٣٩، الموافق ١٦ مايو سنة ٢٠١٨.

تحقق الهدف منها وهو الإضافة إلى ذمة الدائن المالية خصمًا من الذمة المالية للمدين

وعمليات الدفع غير النقدي قد تتم مباشرةً عن طريق البنك الذي هو غالبًا محل حسابات العملاء[٩]، وذلك كما هو الحال في دفع الالتزامات المالية بواسطة الشيك الورقي باعتباره مُحَرَّر وفق شروطٍ شكليةٍ يحددها العرف ويتضمن أمرًا من الساحب إلى المسحوب عليه بأن يدفع للمستفيد أو لأمره أو لحامل الصك مبلغًا معينًا بمجرد الاضطلاع.[١٠] وقد تتم عمليات الدفع غير النقدي خارج الإطار المكاني للبنك وهنا نحتاج لوسائل تحقق الاتصال بهذا البنك، هذه الوسائل نطلق عليها وسائل وأدوات عمليات الدفع غير النقدي

وكما تملك كل دولة إنشاء وإلغاء أوراق النقد المعمول بها داخلها، وبالتالي يصعُب حصر أوراق النقد في العالم، فكل فترة تظهر عملات نقدية وطنية جديدة وإيقاف العمل بعملات أخرى[١١]، وكذلك قد تظهر عملات جديدة يتم العمل بها داخل التجمعات والتكتلات الاقتصادية الجديدة مثل اتحاد الدول البريكس BRICS[١٢] على غرار اليورو المعتمد كعملة رسمية في دول الإتحاد الأوروبي، وكذلك وسائل الدفع غير النقدي لا يمكن حصرها في عدد محدد منها، فقد تظهر وسائل جديدة يتم قبول التعامل بها ويقل استخدام وسائل أخرى سبق التوقع لها باستمرارها في المعاملات المالية بين الأفراد، وقد تَوَقَّع المشرعون الظهور المتتابع لوسائل الدفع غير النقدي التي يتم قبولها في المستقبل فلم يبينوا وسائل الدفع غير النقدي في مجتمعاتهم على سبيل الحصر، ولكن سمحت نصوصهم القانونية قبول واعتماد وسائل دفع غير نقدي جديدة، ومثال لذلك نَصَّ المشرع المصري على أن: «يتخذ البنك المركزي الوسائل التي تَكْفُل تحقيق أهدافه والنهوض باختصاصاته، وله على الأخص ما يأتي:

(٩) تسمح العديد من الدول لبعض المؤسسات المالية (مثل هيئات البريد) بالقيام ببعض أعمال البنوك مثل فتح الحسابات وإجراء التحويلات المالية وغيرها.

(١٠) في تعريف الشيك:
محمد توفيق علي: الاوراق التجارية وفقًا لأحكام قانون التجارة المصري رقم ١٧ لسنة ١٩٩٨، دار المجد، الطبعة الأولى، ٢٠٢٤، ص٢٦.

(١١) في مثال لتغيير العملات الوطنية: كوسوفو فقد اعتمدت «اليورو» عملةً رسميةً لها عام ٢٠٠٢ بعد أن كان المارك الالماني عملة مستقرة والأكثر استخدامًا فيها، وكذلك الحال في عدد من الدول الأفريقية في تغيير عملتها الوطنية عن موقع: https://gemini.google.com

(١٢) في الحاجة لوجود عملات افتراضية مشفَّرة مركزية لتحل محل العملات الافتراضيَّة اللامركزية :
محمد توفيق علي : العملات الافتراضيَّة المشفَّرة اللامركزيَّة، مجلة كلية الدراسات العليا، أكاديمية الشرطة المصرية، العدد٥١، أكتوبر ٢٠٢٤، ص١٦٩.

(و) إنشـاء نظـم وخدمـات الدفـع وإدارتهـا»[١٣] . ولا يُقصـد مـن ذلـك أن وسـائل الدفـع غيـر النقـدي وسـائل غيـر منضبطـة فـي أي مجتمـع، كل مـا فـي الأمـر أنـه يمكـن قبـول وسـائل دفـع غيـر نقـدي جديـدة، وهـذا القبـول لـه شـروط محـددة قاطعـة تتكفـل البنـوك المركزيـة بالتأكـد مـن توافرهـا قبـل الترخيـص بهـا، وقـد أفـرد المشـرع المصـري فـصلًا خاصًـا بعنـوان (نظـم وخدمـات الدفـع) ضمـن البـاب الرابـع (نظـم وخدمـات الدفـع والتكنولوجيـا الماليـة) وفيـه نُـصَّ علـى أن: «يُحْظَـر علـى أي شـخص طبيعـي أو اعتبـاري غيـر مُرَخَـص لـه طبقًـا لأحـكام هـذا الفصـل مزاولـة أي نشـاط يتضمـن تشـغيل نظـم الدفـع أو تقديـم خدمـات الدفـع سـواء كان ذلـك مـن داخـل جمهوريـة مصـر العربيـة أو مـن خارجهـا للمقيميـن فيهـا، ويشـمل ذلـك الجهـات المنشـأة بموجـب قوانيـن خاصـة. ويُحْظَـر علـى أي منشـأة غيـر مُسـجلة طبقًـا لأحـكام هـذا الفصـل أن تسـتعمل كلمـة «مشـغل نظـم دفـع» أو «مقـدم خدمـات دفـع» أو أي تعبيـر يماثلهـا فـي أي لغـة، سـواء فـي تسـميتها الخاصـة أو فـي عنوانهـا التجـاري أو فـي دعايتهـا إذا كان مـن شـأن ذلـك أن يثيـر اللبـس لـدى الجمهـور . ويجـوز للبنـك المركـزي انشـاء نظـم الدفـع وتشـغيلها دون التقيـد بأحـكام هـذا الفصـل.» [١٤]

وكذلـك نُـصَّ علـى أن: «يصـدر بتحديـد شـروط وإجـراءات منـح تراخيـص تشـغيل نظـم الدفـع أو تقديـم خدمـات الدفـع قـرار مـن مجلـس الإدارة (المقصـود هنـا مجلـس إدارة البنـك المركـزي) يتضمـن علـى الأخـص الحـد الأدنـى لـرأس المـال، والشـكل القانونـي، ومتطلبـات الكفـاءة الفنيـة والـملاءة الماليـة وحسـن السـمعة لطالـب الترخيـص، والإفصـاح عـن هيـكل الملكيـة، والتكنولوجيـا المسـتخدمة، ومقاييـس جـودة تقديـم الخـدمة، والقواعـد اللازمـة للتشـغيل، ورسـوم فحـص طلـب الترخيـص بمـا لا يجـاوز خمسـمائة ألـف جنيـه لمشـغل نظـام الدفـع، ومائـة ألـف جنيـه لمقـدم خدمـات الدفـع.»[١٥]

وبصفـة عامـة لا يتـم الترخيـص بقبـول أي وسـيلة مـن وسـائل الدفـع غيـر النقـدي الجديـدة فـي المجتمـع إلا إذا كانـت تضمـن عمليـات الوفـاء بالالتزامـات الماليـة بيـن الأفـراد وتضمـن بياناتهـم الشـخصية والماليـة مـن الاختـراق والاحتيـال، وذلـك مـن خـلال اسـتخدام تقنيـات تشـفير متقدمـة لحمايـة المعـاملات الماليـة وإجـراءات صارمـة تضمـن شـفافية المعـاملات، وتحمـي حقـوق العمـلاء، وقبـل ذلـك يجـب أن تكـون سـهلة الفهـم والاسـتخدام علـى المتعامليـن بهـا

ويتكـون نظـام الدفـع الوطنـي المصـري مـن نظـام التسـوية الإجماليـة فـي الوقـت الفعلـي (RTGS Real Time Gross Settlement) لمدفوعـات القيـم الكبيـرة، ونظـام القيـد الدفتـري للأوراق الماليـة الحكوميـة، ومركـز مقاصـة الشـيكات لمقاصـة

(١٣) المادة ٨/ و من قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠، المنشور في الجريدة الرسمية المصرية، العدد٣٧ مكرر (و) في ١٥ سبتمبر سنة ٢٠٢٠.

(١٤) المادة ١٨٤ من ذات القانون.

(١٥) المادة ١٨٥ من ذات القانون.

الشيكات ومعاوضتها، والمفتاح الوطني (١٢٣ علامة تجارية) لمعاملات أجهزة الصراف الآلي، ومركز المقاصة الآلي الذي تديره شركة البنوك المصرية EBC، شركة مصر للمقاصة والإيداع والقيد المركزي MCDR كما يتكون نظام الدفع الوطني أيضًا من جميع خدمات الدفع التي تقدمها البنوك للعملاء، وبما في ذلك الإنترنت، والخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول، وجميع خدمات الدفع والتحصيل الحكومية، وخدمات دفع الفواتير[١٦].

وقد صدر قرار رئيس الجمهورية بإنشاء المجلس القومي للمدفوعات والذي يختص بالتالي:

(أ) خفض استخدام أوراق النقد خارج القطاع المصرفي ودعم وتحفيز استخدام الوسائل والقنوات الإلكترونية في الدفع بديلًا عنه

(ب) تطوير نظم الدفع القومية وأُطر الإشراف عليها للحد من المخاطر المرتبطة بها من أجل خلق نظم دفع آمنة، وذات كفاءة وفعالية

(جـ) العمل على تحقيق الشمول المالي، بهدف دمج أكبر عدد من المواطنين في النظام المصرفي، وضم القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي، وتخفيض تكلفة انتقال الأموال، وزيادة المتحصلات الضريبية

(د) حماية حقوق مستخدمي نظم وخدمات الدفع.

(هـ) تحقيق تنافسية سوق خدمات الدفع، وتنظيم عمل الكيانات القائمة ورقابتها.
(17)

وكان من أهم الإنجازات التي تمت خلال الفترة الوجيزة الماضية نتيجة لتظافر جهود كافة الجهات المعنية، وفي ضوء التوجه العام لمجتمع أقل اعتمادًا على النقد إصدار قانون تنظيم استخدام وسائل الدفع غير النقدي (قانون رقم ١٨ لسنة ٢٠١٩)[١٨] الذي يضع إطار تنظيمي للمدفوعات غير النقدية مُلْزم لكلٍ من القطاع العام والخاص، وإطلاق منظومة دفع ذات علامة تجارية وطنية «ميزة» والاعتماد عليها بشكل أساسي في المدفوعات الحكومية، وإنشاء نظام بطاقات

(١٦) في مهمة البنك المركزي المصري وتكوين نظام الدفع الوطني: الموقع الرسمي للبنك المركزي المصري على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) منشور بعنوان (نظم وخدمات الدفع) في٢٠٢٤/١٢/١٥.https://www.cbe.eg.org/ar/payment-and-systems-services

(١٧) المادة (٢) من قرار السيد رئيس الجمهورية المصري رقم ٨٩ لسنة ٢٠١٧ بإنشاء المجلس القومي للمدفوعات والمنشور في الجريدة الرسمية المصرية، العدد ٦ مكرر(أ) في ١٣ فبراير سنة ٢٠١٧ .

(١٨) صدر القانون المصري لتنظيم استخدام الدفع غير النقدي رقم ١٨ لسنة ٢٠١٩ في ١٦ ابريل ٢٠١٩ ونشر في الجريدة الرسمية المصرية، العدد ١٥ مكرر (ب) بذات التاريخ، كما صدر قرار رئيس مجلس الوزراء المصري رقم ١٧٧٦ لسنة ٢٠٢٠ بإصدار اللائحة التنفيذية لهذا القانون، ونشر في الجريدة الرسمية المصرية، العدد ٣٦ مكرر (ز) في ٧ سبتمبر ٢٠٢٠.

دفـع بـذات العلامـة التجاريـة «ميـزة» يتيـح لحاملـي هـذه البطاقـات اسـتخدامها فـي الحصـول علـى الخدمـات الماليـة المختلفـة، وإحلال وتجديد بطاقـات صـرف المعاشـات ومرتبـات العامليـن بالجهـات الحكوميـة ببطاقـات منظومـة الدفـع الوطنيـة «ميـزة»، واسـتحداث خدمـات مصرفيـة جديـدة لبطاقـات صـرف مرتبـات العامليـن بالدولـة، وتشـجيع المواطنيـن علـى اسـتخدام خدمـات الدفـع باسـتخدام الهاتـف المحمـول من خلال القـرارات المتعلقـة بخفـض المصاريـف الخاصـة بخدمـات الدفـع مـن خلال الهاتـف المحمـول، وإنشـاء شـبكة المدفوعـات اللحظيـة(Instant Payment Network) والتي تهـدف إلـى تمكيـن عـملاء البنـوك العاملـة فـي مصـر مـن تنفيـذ المعـاملات الماليـة (التحويـل / الشـراء) لحظيًـا مـن وإلـى مختلـف أدوات ووسـائل الدفـع الإليكترونيـة، وإطلاق أول تطبيـق هاتـف محمـول يعتمـد علـى شـبكة المدفوعـات اللحظيـة، وهـو تطبيـق إنسـتاباي InstaPay)) الـذي يُمَكِّـن العميـل مـن ربـط أكثـر مـن حسـاب علـى التطبيـق، كمـا يتيـح تنفيـذ المعـاملات الماليـة المختلفـة لحظيًـا علـى مـدار ٢٤ سـاعة طـوال أيـام الأسـبوع، وتطويـر نظـم الدفـع القوميـة المختلفـة ومنهـا نظـام التسـوية اللحظيـة (RTGS) ليشـمل تنفيـذ وتسـوية أوامـر الدفـع المتبادلـة بيـن البنـوك العاملـة بجمهوريـة مصـر العربيـة لحظيًـا بالعـملات الأجنبيـة (دولار _ يـورو) بالإضافـة إلـى الجنيـه المصـري، وكـذا نظـام مقاصـة الشـيكات الإليكترونـي Electronic Check Clearing House (ECCH) ليتضمـن خدمـة التسـوية اللحظيـة لناتـج عمليـات المقاصـة الإليكترونيـة للشـيكات بالعـملات الأجنبيـة (دولار ويـورو) بالإضافـة إلـى الجنيـه المصـري، ممـا يُسْـهِم فـي خفـض تكلفـة انتقـال الأمـوال بالعملـة الأجنبيـة وتقليـل الزمـن اللازم لتنفيـذ هـذه العمليـات البنكيـة، وإطلاق المدفوعـات اللاتلامسـية عبـر الهواتـف المحمولـة والأجهـزة الذكيـة (Tap on Phone) والتـي تسـمح للتجـار بقبـول مدفوعـات البطاقـات مباشـرة علـى هواتفهـم المحمولـة أو أجهزتهـم الذكيـة دون الحاجـة إلـى أي أجهـزة ملحقـة إضافيـة

المطلب الثاني

التصنيفات المختلفة لعمليات الدفع غير النقدي

وأمـام تعـدد عمليـات الدفـع غيـر النقـدي وعـدم إمكانيـة حصرهـا كانـت محاولات تصنيـف هـذه العمليـات وذلـك وفقًـا لعـدة معاييـر، فبدايـةً يمكـن تصنيـف عمليـات الدفـع غيـر النقـدي وفقًـا لتوقيـت نفـاذ المعاملـة إلـى عمليـات دفـع غيـر نقـدي فوريـة تتـم فيـه المعاملـة بشـكل لحظـي وفـوري مثـل الدفـع ببطاقـات الائتمـان أو الخصـم وغيرهـا، وعمليـات دفـع غيـر نقـدي مؤجلـة يتـم فيـه تأجيـل حصـول الدائـن علـى دينـه لوقـت لاحـق مثـل عمليـات الدفـع غيـر النقـدي التـي تتـم فـي تاريـخ محـدد فـي المسـتقبل أو حتـي بالتقسـيط، وعمليـات دفـع غيـر نقـدي مُسْـبَقَة يتـم فيـه الدفـع مقدمًـا قبـل الحصـول علـى السـلعة أو الخدمـة مثـل شـراء بطاقـات الهدايـا

ويمكـن تصنيـف عمليـات الدفـع غيـر النقـدي وفقًـا لنطـاق الاسـتخدام إلـى عمليـات الدفـع غيـر نقـدى صغيـرة يسـتخدمها الأفـراد فـي تدبيـر احتياجاتهـم المعتـادة،

وعمليات دفع غير نقدى كبيرة مثل شراء السيارات والعقارات، وعمليات دفع ذات طابع دولي، وتصنيف عمليات الدفع غير النقدي وفقًا لنطاق الاستخدام له أثر بالغ في تحديد صلاحيات العملاء في إتمام هذه العمليات، فكل أده دفع غير نقدي لها العمليات التي يمكن أن تتم بها وعمليات أخري لا يمكن استخدامها فيها، فبعض البطاقات البنكية الوطنية قد لا يمكن استخدامها إلا في العمليات المالية الداخلية، أكثر من هذا فتطبيقات الدفع غير النقدي المختلفة تضع حدًا لا يمكن للعملاء اجراء معاملات مالية تجاوز هذا الحد، بالتالي لا تصلح كأداة للدفع في عمليات الشراء كبيرة القيمة كالسيارات والعقارات، وعلى سبيل المثال وضع البنك المركزي المصري حدًا للتحويل بقيمة ٧٠ ألف جنيه لقيمة المعاملة الواحدة، ومبلغ ١٢٠ ألف جنيه كحد أقصى لإجمالي المعاملات اليومية، ومبلغ ٤٠٠ ألف جنيه كحد أقصى للمعاملات الشهرية وذلك من خلال تطبيق إنستاباي (InstaPay)[١٩]، وبالتالي فعلى الأطراف استخدام طرق أخري للدفع غير النقدي لإتمام مثل هذه الصفقات الكبيرة كالشيكات الإلكترونية و التحويلات البنكية

كما يمكن تصنيف عمليات الدفع غير النقدي وفقًا لطبيعة هذه العمليات إلى عمليات دفع غير نقدي مباشرة تنفذ فيها المعاملات المالية دون وسيط مثل التحويلات البنكية ومعاملات البنوك الرقمية، وعمليات دفع غير نقدي غير مباشرة تنفذ فيها المعاملات المالية بواسطة وسيط بين الدافع والمستفيد مثل خدمات الدفع التي توفرها الشركات المخصصة في عمليات الدفع -يطلق على كل منها مقدم الخدمة- وهي المنشآت التي يتعاقد معها البنك بعد موافقة البنك المركزي المصري لتقديم الخدمات المتعلقة بالإيداع والسحب النقدي[٢٠]، مثل شركات Fawry،Bee، أمان، خدماتي، مصاري

ولأن عمليات الدفع غير النقدي تتم عن بُعْد – غالبًا لا تتواجد أطراف المعاملات المالية في مكان واحد، أو على الأقل يبتعد العميل عن البنك الذي يودع فيه أمواله التي يستخدمها في إتمام المعاملة المالية- فنحتاج إلي وسيلة تثبت هوية الأطراف(التصديق على المعاملة)، وبالتالي يمكن نسبة التصرفات المالية إليهم، وفي السابق كان تحديد هوية العميل فقط عن طريق الختم أو التوقيع الشخصي الذي سبق اعتماده لدى البنك المودع فيه الحساب، وبالتالي يُفْتَرَض أن الموقع على المحرر بذات الختم أو ذات التوقيع المعتمد لدي البنك هو نفس العميل صاحب الحساب

---

(١٩)الحدود القصوى للتحويل عبر تطبيق إنستاباي «InstaPay» عن موقع اليوم السابع الاخباري في ٢٠٢٤/١١/٢٣: https://www.youm7.com

(٢٠) في تعريف مقدم الخدمة الوارد بدليل التعليمات الرقابية للبنك المركزي المصري، الباب الثاني عشر(قواعد نظم الدفع)، الفصل الثالث (القواعد المنظمة للتشغيل البيني لخدمات الإيداع والسحب النقدي من خلال مقدمي الخدمات)، أحد إصدارات البنك المركزي المصري المنشورة على الموقع الرسمي للبنك: https://www.cbe.org.eg
والمعلن بكتاب السيد محافظ البنك المركزي الصادر بتاريخ ١٥ أغسطس ٢٠٢١.

وحاليًا يمكن تحديد هوية الأشخاص بأكثر من طريقة وبأكثر من تقنية تكنولوجية، وبالتالي يمكن تصنيف علميات الدفع غير النقدي وفقًا لمستوى التكنولوجيا المستخدمة في التعرف على هوية هؤلاء العملاء إلى عمليات دفع غير نقدي تعتمد على تقنية الرقم السري لكل عميل personal Identification Number (PIN) وهو يتكون من مجموعة من الأرقام السرية التي تستخدم للتصديق على دخول المستخدم على النظام، وبصفة أساسية يُطْلَب من المستخدم ادخال معلومة غير سرية (كاسم مستخدم النظام)، ومعلومة سرية (وهي الرقم السري) للدخول على النظام، وفور استلام اسم المستخدم والرقم السري يقارن النظام الرقم السري باسم المستخدم، بالإضافة إلى مقارنة الرقم السري الصادر بالمسجل، وعندئذ يتم منح المستخدم صلاحية الدخول

إلى النظام عند مطابقة الأرقام التي تم إدخالها مع تلك المسجلة على النظام.[٢١]

وكلمات السر المستخدمة قد تكون لمرة واحدة One – time password (OTP)وهي كلمة السر المستخدمة والصالحة لأغراض التصديق لمرة واحدة فقط للدخول على النظام لفترة زمنية محددة، مثال نحو ٩٠ ثانية لضمان عدم استخدامها لأغراض تصديق في مرات لاحقة في حال نسخها عن طريق الهاكرز Hackers.[٢٢]

وهناك عمليات دفع غير نقدية لا تعتمد على تقنية الأرقام السرية فحسب، وإنما تعتمد على تقنيات أكثر تقدمًا، تعتمد على تقنيات التعرف على هوية العملاء من خلال السمات البيو مترية لهم Biometric features مثل بصمة الأصبع Fingerprints ، وبصمة العين Eye Scans وتشمل قزحية العين وشبكية العين، والبصمة الصوتية Voice Prints ، وبصمة الوجه Facial Recognition ، وبصمة الأوردة Veins وهي نمط الأوردة في اليد والساعد.[٢٣]

ويتوقع استخدام مثل هذه السمات البيو مترية للأفراد في تحديد هوية العملاء (التصديق) في المستقبل القريب، وذلك على حساب تقنية الأرقام السرية، وبهذه السمات الحيوية يستطيع العميل تأكيد هويته ويتعامل مع الهاتف المحمول الخاص به وماكينات الصراف الآلي Automatic Teller Machines (ATM)

(٢١) في تعريف (PIN) الوارد بدليل التعليمات الرقابية للبنك المركزي المصري، الباب الثاني عشر(قواعد نظم الدفع)، الفصل الثاني (القواعد المنظمة لتقديم خدمات الدفع باستخدام الهاتف المحمول)، أحد إصدارات البنك المركزي المصري المنشورة على الموقع الرسمي للبنك:
https://www.cbe.org.eg
والمعلن بكتاب السيد محافظ البنك المركزي الصادر بتاريخ ٥ مايو ٢٠٢١.

(٢٢) في تعريف كلمات السر المستخدمة لمرة واحدة (OTP)) :
التعريف الوارد في ذات القواعد المنظمة لتقديم خدمات الدفع باستخدام الهاتف المحمول الصادرة عن البنك المركزي المصري، السابق الإشارة إليها.

(٢٣) في السمات الحيوية المميزة للإنسان : https://gemini.google.com

وكذلك نقاط البيع Electronic points of sale (POS) وبالتالي الدخول إلى حسابه البنكي وإجراء ما يشاء من معاملات وتحويل للأموال دون حاجة إلى جهاز بطاقات بنكية أو الأرقام السرية الخاصة بها

وفي حالة المحررات الإلكترونية يمكن التعرف على هوية العميل عن طريق التوقيع عليها إلكترونيًا أيضًا، فالتوقيع الإلكتروني هو ما يوضع على محرر إلكتروني ويتخذ بشكل حروف أو أرقام أو رموز أو اشارات أو غيرها ويكون له طابع متفرد يسمح بتحديد شخص المُوَقِّع وتمييزه عن غيره [٢٤].

كما يمكن تحديد هوية العميل عن طريق كود الاستجابة السريعةResponse Quick Code (QR) وهو عبارة عن رمز ثنائي الأبعاد يحتوى

على معلومات في اتجاهين أفقي ورأسي.

ويتكون من مجموعة من المربعات السوداء البيضاء مرتبة بشكل معين تم تصميمه ليتم قراءته بواسطة الكاميرات الرقمية مثل تلك الموجودة في الهواتف الذكية[٢٥]، وبالتالي وعن طريق QR Code يمكن تحويل مبلغ معين إلى شخص (أو جهة معينة) عن طريق قراءة QR Code الخاص به بواسطة التليفون المحمول فيتم تحديد هوية هذا الشخص ورقم الحساب والبنك المراد تحويل المبلغ عليه دون حاجة إلى إدخال هذه البيانات يدويًا. ويمكن تحديد هوية العميل أيضًا عن طريق الرسائل النصية SMS التي ترسل إلى تليفون العميل المسجل في البنك أو جهاز المستشعر الخاصة به Token وتحتوي هذه الرسائل على كود أمني متغير Secure Dynamic Code ويقوم العميل بإعادة إرسال هذا الكود لتأكيد الموافقة على إجراء العملية المراد اتمامها

وإلى جانب المعايير العديدة لتصنيف وسائل الدفع غير النقدي، والتي ذكرنا بعضًا منها، فإن أشهر معايير تصنيف هذه العمليات هو تصنيفها وفقًا للأدوات التي تتم بها هذه العمليات، فأداة الدفع هي الوسيلة التي يعطي المستخدم من

(٢٤) المادة ١/جـ من قانون تنظيم التوقيع الإلكتروني وإنشاء هيئة صناعة تكنولوجيا المعلومات رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٤، والمنشور في الجريدة الرسمية المصرية، العدد ١٧ تابع (د) في ٢٢ ابريل لسنة ٢٠٠٤.

(٢٥) في تعريف رمز الاستجابة السريعة QR Code: https://gemini.google.com

خلالها تعليماته لمقدم خدمات الدفع لتنفيذ أمر الدفع[٢٦]، وبشكل عام يمكن تقسيم أدوات الدفع غير النقدي إلى أدوات وظيفتها تحديد هوية العملاء مثل البطاقات الإلكترونية Electronic Cards وما يماثلها من أدوات سواء كانتWearable أو non wearable وكذلك تطبيقات QR Code، وأدوات وظيفتها الاتصال بالبنوك و مقدمي خدمات الدفع غير النقدي مثل ماكينات الصراف الآلي (ATM) و نقاط الدفع لدى التجار (POS) ومنصات الدفع غير النقدي على شبكة الانترنت

وبالتالي يمكن تصنيف عمليات الدفع غير النقدي وفقًا للأدوات التي تتم بها إلى عمليات تتم بواسطة البطاقات الإلكترونية Electronic Cards وعمليات تتم عن طريق المحافظ الإلكترونية Bank Wallets، وعمليات تتم عن طريق ماكينات الصراف الآلي (ATM)، وعمليات تتم عن طريق نقاط الدفع لدى التجار (POS)، وغيرها من الأدوات التي تتم بها هذه العمليات [٢٧].

وبعد تناول بعض معايير تصنيف عمليات الدفع غير النقدي يمكن تناول أشهر وأهم وسائل الدفع غير النقدي وذلك على النحو التالي :

بطاقات الدفع الإلكترونية[٢٨] أو البطاقات البنكية أو البطاقات البلاستيكية[٢٩] أو البطاقات الإلكترونية Electronic Cards وهي البطاقات التي تصدرها البنوك وتسلمها إلى عملائها، وبالتالي فحائز هذه البطاقات يُفْتَرَض أنه صاحب الحساب البنكي، ولضمان عدم استخدام هذه البطاقات من غير مالكيها ارتبطت هذه البطاقات ببيانات تعريف تدون عليها مثل اسم صاحب الحساب نفسه[٣٠]، ورقم

(٢٦) في تعريف أداة الدفع:
المادة ١ من الباب الأول الخاص بالتعريفات من قانون البنك المركزي المصري والجهاز المصرفي رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠ السابق الإشارة إليه.

(٢٧) في العديد من أدوات الدفع الإلكتروني مثل آلات الصرف الذاتي والبنوك المنزلية والوحدات الطرفية عند نقاط البيع وبطاقات الائتمان والبنوك التليفونية وغيرها:
علي عبدالله شاهين: نظم الدفع الإلكترونية ومخاطرها ووسائل الرقابة عليها: دراسة تطبيقية على بنك فلسطين، مجلة جامعة الأزهر- غزة، مجلد ١٢، العدد ١، ٢٠١٠، ص٥١٩ وما بعدها.

(٢٨) في العديد من التسميات لهذه البطاقات مثل البطاقات البلاستيكية، البطاقات البنكية، بطاقات الدفع إلكترونية، وغيرها:
رتيبة تيفوني: نظام الدفع الإلكتروني في الجزائر: الواقع والآفاق، المرجع السابق، ص٧٩.

(٢٩) في استخدام اصطلاح البطاقات البلاستيكية على هذه البطاقات : مقالة د. سميحة القليوبي: وسائل الدفع الحديثة (البطاقات البلاستيكية) المجلة الخاصة بالجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية والاقتصادية، الخاصة بأعمال المؤتمر العملي السنوي لكلية الحقوق بجامعة بيروت العربية، الجزء الأول «الجديد في التقنيات المصرفية»، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧.

(٣٠) قد تصدر بطاقات Non – Embossed وهي التي لا يدون عليها اسم شخص معين، أما لعدم ارتباطها بحساب شخص معين مثل البطاقات المدفوعة مقدمًا Prepaid Cards وبطاقات الهدايا Gift Cards،أو لرغبة العميل في عدم ذكر اسمه على البطاقة.

البطاقة (PAN) وهو الرقم الطويل المكون من ١٦ رقم غالبًا، وتاريخ انتهاء الصلاحية، وكذلك رقم التحقق Card Verification Value (cvv) أو Card Ver-ification Code (cvc) وهو المدون خلف البطاقة

وذلك بالإضافة إلى ارقام سرية Personal Identification Num- (PIN) ber وهي ارقام لا يَعْرِفُها إلا صاحب البطاقة لضمان عدم استخدامها في عمليات الدفع دون رضاه، وفي تحديد هوية العملاء (التصديق) في المعاملات التي تتم عبر الإنترنت لا يتم إرسال (PIN) إلى الطرف المطلوب الدفع له وذلك لإمكان احتفاظه به وإجراء عمليات اخرى به دون رضاء صاحب البطاقة، ولكن يتم استخدام ما يسمى بالكود الأمني Secure Code وهو الكود الذي يتم إرساله للعميل من البنك المصدر للبطاقة سواء كان ثابت (Static) او متغير (Dynamic) سواء عبر رسالة نصية أو من خلال أجهزة التشفير Token وذلك كتأمين إضافي للتصديق على الحركات في حالة استخدام البطاقات للشراء عبر الإنترنت. (٣١)

كما ظهرت بعض وسائل الدفع غير النقدي Wearable/ non – wear-able يمكن أن تقوم مقام البطاقات البنكية وتشبهها في طريقة عملها ووظيفتها وفي تحديد هوية العميل، وهي تحتوي مثلها على شريحة إلكترونية، وهذه الوسائل الجديدة مثل الخواتم والاساور الذكية. بل وظهرت مؤخرًا إحدى الأفكار بزراعة الشرائح الذكية داخل يد الإنسان لتقوم مقام البطاقات البنكية والخواتم والاساور الذكية. (٣٢)

وبطاقات الدفع الإلكتروني هي أحدى أهم أدوات الدفع الإلكتروني على مستوى الأفراد، ويقتصر حق إصدارها في أي بلد على البنوك المرخص لها من البنك المركزي فيه، وبها يتمكن الأفراد من أجراء المعاملات البنكية المختلفة مثل السحب والإيداع النقدي من خلال ماكينات الصراف الآلي (ATM)، وشراء السلع والخدمات من خلال نقاط البيع الإلكترونية (POS) أو من مواقع التجارة E-Commerce الإلكترونية، وبالطبع الاستعلام عن رصيد حساب صاحب بطاقة الدفع الإلكترونية

وفي أهمية بطاقات الدفع الإلكتروني قيل أنه: «في إطار خطة تحقيق الشمول المالي والتحول إلى مجتمع لا نقدي ووصول الخدمات المصرفية لكل أفراد المجتمع بمن فيهم غير القادرين، والشباب، وقاطني الأماكن النائية، تهدف خدمات الدفع باستخدام البطاقات الإلكترونية إلى توفير وسيلة دفع لكل فئات

(٣١) في تعريف الكود الأمن Secure code الوارد بدليل التعليمات الرقابية للبنك المركزي المصري، الباب الثاني عشر(قواعد نظم الدفع)، الفصل السابع (القواعد المنظمة لخدمات الدفع باستخدام البطاقات المدفوعة مقدمًا)، أحد إصدارات البنك المركزي المصري المنشورة على الموقع الرسمي للبنك: https://www.cbe.org.eg

(٣٢) في الشريحة التي تتيح الدفع باستخدام الذراع خبر تم نشره في ١١ ابريل ٢٠٢٢ على الموقع الرسمي: https://www.Bbc.com/arabia/business

المجتمـع لتوسـيع قاعـدة المتعامليـن مـع البنـوك وتحقيـق الشـمول المالـي.» [٣٣]

وهنـاك عـدة أنـواع مـن بطاقـات الدفـع الإلكترونيـة[٣٤] بطاقـات الخصـم المباشـر (الفـوري) debit cards ، وهـي بطاقـات يقـوم البنـك بإصدارهـا وتكـون مرتبطـة بالحسـاب البنكـي للعميـل، حيـث تتيـح لـه الوصـول لهـذا الحسـاب للقيـام بالعمليـات البنكيـة المختلفـة، ومنهـا أيضًـا البطاقـات المدفوعـة مقدمًـا prepaid cards ، وهـي بطاقـات يقـوم البنـك بإصدارهـا وتكـون غيـر مرتبطـة بحسـاب بنكـي ويتـم تغذيتهـا مقدمًـا مـن قِبَـل العميـل صاحـب البطاقـة، ويمكـن اسـتخدامها أيضًـا فـي إجـراء المعـاملات البنكيـة المختلفـة فقـط أنهـا لا ترتبـط بحسـاب بنكـي للعميـل، ويمكـن تقسـيم البطاقـات المدفوعـة مقدمًـا وفقًـا للعمليـة المصرفيـة التـي يمكـن للعميـل القيـام بهـا إلـى بطاقـات مسـبقة الدفـع المفتوحـة وبهـا يمكـن للعميـل إجـراء عمليـات السـحب والإيـداع والتحويـل واسـتقبال التحويـلات وإجـراء عمليـات الشـراء عبـر ماكينـات نقـاط الدفـع الإلكترونيـة (POS) أو الشـراء عبـر الإنترنـت E-Commerce كمـا يمكـن اسـتخدامها لـدى أي تاجـر أو منشـأة تجاريـة أو شـركة بـدون تحديـد، وبطاقـات مسـبقة الدفـع شـبه المفتوحـة وهـي التـي تسـمح للعميـل بإجـراء جميـع العمليـات السـابقة، ولكـن لا تسـمح لـه بإجـراء عمليـة السـحب النقـدي، والبطاقـات مسـبقة الدفـع شـبه المغلقـة وهـي التـي لا تسـمح للعميـل أيضًـا بإجـراء عمليـات السـحب النقـدي، كمـا لا يمكـن اسـتخدامها إلا لـدى مجموعـة محـددة مـن الشـركات والمنشـآت التجاريـة فقـط دون غيرهـا، وأيضًـا بطاقـات مسـبقة الدفـع المغلقـة، وهـي التـي لا تسـمح للعميـل الا بالاسـتخدام لـدى تاجـر واحـد أو شـركة واحـدة ولا تسـمح لـه بإجـراء أي عمليـات مصرفيـة أخـرى. [٣٥]

وأخيـرًا مـن بطاقـات الدفـع الإلكترونيـة بطاقـات الائتمـان Credit cards وهـي بطاقـات تصدرهـا البنـوك لعملائهـا وتعتبـر تسـهيل ائتمانـي لهـم، ويتـم اسـتخراج هـذه البطاقـات بحـدود ائتمانيـة مختلفـة يتـم تحديدهـا وفقًـا للسياسـة الائتمانيـة الخاصـة بـكل بنـك ووفقًـا للمركـز المالـي لـكل عميـل، وفـي حالـة اسـتخدام مثـل هـذه البطاقـة فإنـه يتعيـن علـى العميـل سـداد المبلـغ المسـتحق فـي تاريـخ محـدد متفـق عليـه مسـبقًا مـع البنـك، وعنـد التأخـر فـي سـداد المديونيـة بعـد تاريـخ الاسـتحقاق المعلـن مـن البنـك والموضـح فـي كشـف الحسـاب سـيترتب علـى العميـل فوائـد ومسـتحقات ماليـة، وبالطبـع يمكـن اسـتخدام مثـل هـذه البطاقـات فـي إجـراء المعـاملات البنكيـة المختلفـة

ومـن وسـائل الدفـع غيـر النقـدي وسـائل تُمَثِّـل أده اتصـال بيـن العمـلاء والبنـوك

(٣٣)مقدمة القواعد المنظمة لخدمات الدفع باستخدام البطاقات المدفوعة مقدمًا Prepaid Cards والصادرة عن للبنك المركزي المصري في عام ٢٠١٩، السابق الإشارة إليها.

(٣٤) في الصور المختلفة لهذه البطاقات:
حازم الرمحين: الوصف الحقوقي لبطاقة الاعتماد، مجلة جامعة الإمارات للبحوث القانونية، العدد ٥٨، بحث ٧، إبريل ٢٠١٤، ص ٣٥٦ وما بعدها.

(٣٥) في تعريف البطاقات البنكية المدفوعة مقدمًا المفتوحة وشبه المفتوحة وشبه المغلقة والمغلقة:
القواعد المنظمة لخدمات الدفع باستخدام البطاقات المدفوعة مقدمًا Prepaid Cards والصادرة عن للبنك المركزي المصري في عام ٢٠١٩، السابق الإشارة إليها.

المحفوظة بها حساباتهم المالية مثل ماكينات الصراف الآلي Automatic Tell-er Machines (ATM)) والتي من خلالها يمكن أداء عمليات تحويل الأموال ودفع الفواتير عن طريق الوسائل المختلفة الخاصة بإثبات هوية العملاء (وسائل التصديق) مثل البطاقات البنكية ورموز QR Code.

كما أن من وسائل الدفع غير النقدي نقاط البيع الإلكترونية Electron-ic points of sale (POS)) ومن خلال هذه النقاط الموجودة عند التجار يمكن للعملاء سداد مدفوعاتهم إلى هؤلاء التجار بشكل غير نقدي خصمًا من حساباتهم الشخصية عن طريق الوسائل المختلفة الخاصة بإثبات الهوية، وتعمل البنوك المركزية إلى زيادة عدد نقاط الدفع الإلكترونية (POS) لزيادة عمليات الدفع غير النقدي في المجتمع، وفي هذا الصدد وتنفيذًا لرؤية البنك المركزي المصري في زيادة نقاط القبول الإلكتروني في كافة محافظات جمهورية مصر العربية فقد سبق وأن قرر البنك إطلاق مبادرة للسداد الإلكتروني لزيادة نشر وتنشيط قنوات القبول الإلكتروني[٣٦] وتشمل نشر عدد ١٠٠٠٠٠ نقطة بيع إلكترونية جديدة يتم توزيعها على كافة المحافظات وتخصيص حافز تنشيط يقدر بـ ٠,٥٪ من إجمالي قيمة معاملات الشراء التي تتم على تلك الماكينات حتى فترة محددة

ومن بين وسائل الدفع غير النقدي في وقتنا الحاضر الشيك الإلكتروني Electronic check حيث يتم الاتصال بين العميل والبنك من خلاله، وهو يشبه الشيك التقليدي ولكن لا يكون على وسيط ورقي وإنما وسيط أو مُحَرَّر إلكتروني[٣٧] يتم إصداره من خلال الخدمات المصرفية عبر الإنترنت أو التطبيقات المصرفية وفيه يقوم العميل بتعبئة البيانات اللازمة مثل اسم المستفيد والمبلغ ويوقعه إلكترونيًا، ويتم إرسال الشيك الإلكتروني إلى المستفيد كملف PDF، أو رابط وذلك من خلال بريده الإلكتروني أو رسالة نصية عبر الهاتف أو تطبيقات الدفع التي تتيحها بعض البنوك إلى عملائها، وبعد ذلك يقوم المستفيد بتحويل الشيك إلى البنك الذي يملك به حساب مصرفي ليتم إضافة قيمته إلى هذا الحساب

وأيضًا من وسائل الدفع غير النقدي والتي تقوم بوظيفة الشيك الإلكتروني أمر الدفع (وهو تعليمات يصدرها الدافع، أو المستفيد بناءً على تفويض من الدافع إلى مقدم خدمات الدفع لتنفيذ عملية إيداع أموال، أو تحويلها أو سحبها سواء

(٣٦) مبادرة البنك المركزي المصري للسداد الإلكتروني المنشورة بدليل التعليمات الرقابية للبنك المركزي المصري، الباب العاشر(مبادرات البنك المركزي المصري)، الفصل السابع (مبادرة البنك المركزي المصري للسداد الإلكتروني) أحد إصدارات البنك المركزي المصري المنشورة على الموقع الرسمي للبنك: https://www.cbe.org
والمعلنة بالكتاب الدوري للبنك بتاريخ ٢١ مايو ٢٠٢٠.

(٣٧) المحرر الإلكتروني هو (رسالة تتضمن معلومات تنشأ أو تدمج أو تخزن أو ترسل أو تستقبل كليًا أو جزئيًا بوسيلة إلكترونية أو رقمية أو ضوئية أو بأية وسيلة أخرى مشابهة) وفقًا لنَص المادة ١/ب من قانون تنظيم التوقيع الإلكتروني وإنشاء هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٤، السابق الإشارة إليه.

فـي صـورة ورقيـة أو إلكترونيـة)، أو تفويـض الخصـم المباشـر (وهـو اتفـاق يقـوم بموجبـه الدافـع بمنـح الحـق للمسـتفيد فـي إصـدار تعليمـات إلـى مقـدم خدمـات الدفـع لتنفيـذ أمـر خصـم مباشـر أو أكثـر علـى حسـاب الدافـع لصالـح المسـتفيد طبقًـا للقيـم وتواريـخ الاسـتحقاق المبينـة بـه)، أو أمـر الخصـم المباشـر (وهـو أمـر دفـع يصـدر للخَصـم مـن حسـاب الدافِـع لمصلحـة المسـتفيد بنـاءً علـى طلبـه طبقًـا للتعليمـات الـواردة بتفويـض الخصـم المباشـر)، أو أمـر التحويـل (وهـو تعليمـات يصدرهـا المشـارك إلـى نظـام الدفـع طبقًـا لقواعـد هـذا النظـام بغـرض تحويـل الأمـوال مـن حسـابه إلـى حسـاب مشـارك آخـر مـن خلال نظـام الدفـع) [٣٨].

وكذلـك مـن سـائل الدفـع غيـر النقـدي العديـد مـن التطبيقـات والمنصـات علـى شـبكة الإنترنـت، وهـي عبـارة عـن أنظمـة تتيـح للعمـلاء إجـراء عمليـات الدفـع والشـراء عبـر الإنترنـت دون حاجـة إلـى اسـتخدام النقـود الورقيـة أو المعدنيـة، فهـذه المنصـات تعمـل كوسـيط آمـن بيـن البائـع والمشـتري، ومقـدم الخدمـة والعميـل، وتوفـر مجموعـة متنوعـة عـن خيـارات الدفـع الإلكترونـي، ومـن هـذه المنصـات منصـات ذات طابـع عـام تقـدم خدمـات الدفـع غيـر النقـدي لكافـة العمـلاء حـول العالـم دون الارتبـاط بدولـة معينـة مثـل Google pay –Amazon Pay – Paypal ،ومـن هـذه المنصـات مـن تقـدم خدمـات الدفـع غيـر النقـدي بالعمـلات الوطنيـة ومنهـا مـن تسـمح بتقديـم هـذه الخدمـات بالعمـلات الرقميـة

المشفرة مثل .Ethereum, Bitcoin[٣٩]

ومـن خلال هـذه المنصـات يسـتطيع العميـل انشـاء حسـاب عليهـا ويقـوم بإيـداع المبالـغ الماليـة بإحـدى وسـائل الإيـداع المختلفـة بمـا فـي ذلك البطاقـات البنكيـة والمحافظ الإلكترونيـة، ثـم بعـد ذلـك يتمكـن مـن إجـراء كافـة عمليـات الدفـع غيـر النقـدي المختلفـة مثـل شـراء السـلع والحصـول علـى الخدمـات وتحويـل الأمـوال وسـداد الديـون الماليـة وغيرهـا. ومـن هـذه المنصـات والتطبيقـات تطبيقـات خاصـة بالبنـوك الوطنيـة مثـل الأهلـي فـون كاش NBE–Phone cash ومحفظـة بنـك مصـر BM Wallet ،وهنـا يسـتطيع العميـل ربـط هـذه التطبيقـات بحسـاباته الشـخصية فـي هـذه البنـوك ويتمكـن مـن إيـداع الأمـوال بهـا مـن هـذه الحسـابات مباشـرة، ثـم إجـراء عمليـات الدفـع غيـر النقـدي

وقـد تكـون هـذه التطبيقـات تباعـة لشـركات الاتصـالات المختلفـة مثـل محافـظ We Cash, Etisalat Cash, Orange Cash Vodafone Cash, وهنـا يسـتطيع العميـل ربـط التطبيـق بخـط التليفـون الخـاص بـه ومـن خلالهـا يتمكـن مـن إيـداع الأمـوال

(٣٨) في تعريف أمر الدفع وتفويض الخصم المباشر وأمر الخصم المباشر وأمر التحويل:
المادة (١) الخاصة بالتعريفات من الباب الأول من قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٤، المنشور في الجريدة الرسمية المصرية، العدد ٣٧ مكرر (و) في ١٥ سبتمبر ٢٠٢٠.

(٣٩) في مخاطر العملات الرقمية المشفرة، انظر: محمد توفيق على : العملات الافتراضية المشفرة المركزية، المرجع السابق، ص١٤٦ وما بعدها.

ثم إجراء عمليات الدفع غير النقدي. ومن هذه التطبيقات أيضًا تطبيقات خاصة بمواقع التواصل الاجتماعي على الإنترنت حيث أطلقت Facebook خدمة الدفع عبر Messenger والتي تتيح للمستخدمين إرسال واستقبال الأموال لأصدقائهم وعائلاتهم كما تتيح المنصة للمعلنين الدفع مقابل الإعلانات مباشرةً عبر منصة Facebook، وكذلك يسمح تطبيق Instagram للتجار بيع منتجاتهم مباشرةً من خلاله ويمكن للمستخدمين شراء هذه المنتجات باستخدام طرق الدفع غير النقدي المتعددة. كما يسمح تطبيق Tiktok للمستخدمين شراء المنتجات التي يشاهدونها في الفيديوهات مباشرة من التطبيق.(٤٠)

وكذلك يمكن لشركات تقديم الخدمات إنشاء منصات خاصة بها وتسمح للعملاء دفع مقابل هذه الخدمات من خلال هذه المنصات مثل شركة الخدمات التجارية البترولية Petro trade وغاز مصر Egypt Gas والشركة القابضة لماء الشرب وشركات توزيع الكهرباء(٤١)، ولا تسمح هذه المنصات بخدمات تحويل الأموال أو الدفع لشركات أخرى، فقط يمكن للعملاء الدفع غير النقدي لهذه الشركات عبر المنصات الخاصة بها

ومن هذه التطبيقات تطبيقات خاصة بشركات خاصة ومتخصصة في تقديم خدمات الدفع غير النقدي فقط مثل Fawry والتي تعد من أقدم وأكبر الشركات في هذا المجال مصاري Bee, Masary وغيرها. ومنها منصات تنشئها البنوك العادية ليتمكن من خلالها العملاء من الاتصال بالبنك وإجراء العمليات المصرفية المختلفة وذلك بالطبع بعد استخدام وسائل إثبات الهوية المختلفة السابق الإشارة إليها فيما نطلق عليه الخدمات المصرفية عبر الإنترنت Internet banking مثل المنصة الخاصة ببنك مصر BM Online ومنصة البنك الأهلي المصري NBE Net . وتطور الامر إلى السماح بإنشاء العديد من البنوك الرقمية، وهي تختلف عن البنوك الإلكترونية السابقة في أنها بنوك قائمة بذاتها ولا يوجد لها أي واقع مادي يستطيع العميل التوجه إليه وإجراء العمليات المصرفية المختلفة من خلاله، فقط تواجد افتراضي عبر شبكة الإنترنت.(٤٢)

وأخيرًا، من هذه المنصات منصات تنشئها الشركات التكنولوجية العالمية المصنعة للأجهزة الذكية مثلApple, Samsung ، ويمكن من خلال هذه

(٤٠) عن مواقع التواصل الاجتماعي التي تتيح للعملاء خدمات الدفع غير النقدي: https:// gemini. com

(٤١) عن الشركات التي تقدم خدمات للمواطنين وتسمح لهم بالدفع غير النقدي عبر منصات خاصة بها: https://chatgpt.com

(٤٢) في قواعد ترخيص هذه البنوك الرقمية: دليل التعليمات الرقابية للبنك، الباب الأول(الترخيص بإنشاء البنوك وتسجيلها)، الفصل الثامن (قواعد تسجيل وترخيص البنوك الرقمية والرقابة والإشراف عليها)، أحد إصدارات البنك المركزي المصري المنشورة على الموقع الرسمي للبنك: https://www.cbe.org.eg
والمعلن بكتاب السيد محافظ البنك المركزي الصادر بتاريخ ١٢ يوليو ٢٠٢٣.

المنصـات ربـط الأجهـزة الذكيـة التـي تنتجهـا هـذه الشـركات مـن تليفونـات وسـاعات يـد بالحسـابات الشـخصية للعـملاء فـي البنـوك المختلفـة، عـن طريـق ادخـال بيانـات البطاقـات الإلكترونيـة (أو مجـرد تصويرهـا بالكاميـرات المـزود بهـا هـذه الأجهـزة)، ثـم تأكيـد ملكيـة الحسـاب البنكـي لمسـتخدم الجهـاز الذكـي(تليفـون أو سـاعة يـد) مـن خلال رسـائل نَصِّيَّـة تأكيديـة مـن البنـك، وبعـد ذلـك يتـم اسـتخدام الجهـاز الذكـي نفسـه مـع أجهـزة نقـاط البيـع الإلكترونيـة عنـد التجـار ومقدمـي الخدمـات المختلفـة POS)) فقـط بتقريـب الجهـاز الذكـي إليهـا بخاصيـة Near Field Communication (NFC) وذلـك كبديـل عـن البطاقـة الإلكترونيـة، وتحقـق هـذه الآليـة الحديثـة للدفـع غيـر النقـدي سـهولة الاسـتخدام حيـث يمكـن للعميـل الدفـع غيـر النقـدي اللاتلامسـيContactless Payments وتأكيـد هويتـه (التصديـق علـى المعاملـة) باسـتخدام مستشـعر Face ID أو Touch ID الموجـود فـي الجهـاز الذكـي دون حاجـة لحمـل البطاقـة الإلكترونيـة، وأهـم مـن ذلـك تحقيـق الأمـان للعميـل، حيـث تعتمـد هـذه العمليـة علـى تقنيـة To-kenization [٤٣] التـي تسـتبدل بيانـات البطاقـة الحقيقيـة برمـز مُشَـفَّر، ممـا يجعـل هـذه البيانـات غيـر قابلـة للاختـراق.[٤٤] وبعـد بيـان عمليـات الدفـع غيـر النقـدي وآليـات ووسـائل هـذه العلميـات يكـون الحديـث عـن الأثـر الإيجابـي لهـذه العمليـات علـى الأفراد والمجتمعـات.

(٤٣) في تعريف ترميز البطاقاتCards Tokenization)) بأنه استبدال بيانات البطاقة الفعلية برمز فريد يسمى «الرمز»، ويكون ممثلًا لمجموعة من البيانات مثل رقم البطاقة وطالب الرمز(Requestor Token).:
دليل التعليمات الرقابية للبنك المركزي المصري، الباب الثاني عشر(قواعد نظم الدفع)، الفصل الثامن (القواعد المنظمة لخدمات ترميز البطاقات على تطبيقات الأجهزة الإلكترونية داخل جمهورية مصر العربية)، أحد إصدارات البنك المركزي المصري المنشورة على الموقع الرسمي للبنك: https://www.cbe.org.eg

(٤٤) عن إطلاق البنك المركزي المصري خدمة ترميز بطاقات الدفع على تطبيقات الهاتف المحمول وخدمة أبل باي(Apple Pay) بالتعاون مع البنك الأهلي المصري وبنك مصر والبنك التجاري الدولي لأول مرة في جمهورية مصر العربية في ٢٠٢٤/١٢/١٢ كمرحلة أولى، يعقبها ربط عدد آخر من البنوك الوطنية: الموقع الرسمي لليوم السابع في ٢٠٢٤/١٢/١٢: https://www.youm7.com

المبحث الثاني
تقييم اليات الدفع غير النقدي

بعد البحث في ماهية آليات الدفع غير النقدي ومحاولات تصنيفها وتقسيمها، يكون البحث الآن في تقييم هذه الآليات وما تحققه من آثار إيجابية على الأفراد والمجتمعات ، ومع ذلك لا يخلو استخدام هذه الآليات من مخاطر وتحديات يجب العمل على مواجهتها والحد منها، وعلى ذلك ولتقييم آليات الدفع غير النقدي يمكن تقسيم هذا المبحث الى ثلاثة مطالب على النحو التالي:

المطلب الأول: الأثر الإيجابي لعمليات الدفع غير النقدي على الأفراد .

المطلب الثاني : الأثر الإيجابي لعمليات الدفع غير النقدي على المجتمعات.

المطلب الثالث : تحديات ومخاطر تطبيق آليات الدفع غير النقدي وسبل تعزيز هذه الاليات

المطلب الأول
الأثر الإيجابي لعمليات الدفع غير النقدي على الأفراد

تحقق عمليات الدفع غير النقدي عدة ميزات بالنسبة للأفراد أهمها أنها تبرئ ذمة المدين من الالتزام الذي يشغلها، مَثْلُها في ذلك مَثَل عمليات الدفع النقدي تمامًا، وبالإضافة إلى ذلك تظهر كل يوم فوائد وميزات جديدة لهذه العمليات بالنسبة للأفراد إلى أن وصل الحال إلى حتمية التعامل بهذه الوسائل دون أن يبحث كل فرد جدوى هذه الوسائل مجتمعة، فهذا أمر مُؤَكد، ولكن بحثه يكون للاختيار والمفاضلة بين هذه الوسائل ليختار منها ما يناسبه للوفاء بالنسبة لالتزام مالي محدد، وليختار وسيلة أخري للوفاء بالتزام مالي آخر وهكذا، أما احتمال الاستغناء عن كل هذه الوسائل مجتمعة فهو احتمال غير وارد ولم يعد قابل للمناقشة. ومن الميزات التي تحققها وسائل الدفع غير النقدي للأفراد ما يلي:

أولا- إمكانية الوفاء وسداد الالتزامات المالية:

من أهم ميزات وسائل الدفع غير النقدي أنها تتيح للمدين الوفاء بالتزاماته المالية في وقت قد يَعْجَزُ فيه عن الوفاء بوسائل الدفع النقدي العادية، فوسائل

الدفـع غيـر النقـدي هنـا هـي الطريقـة الوحيـدة لإبـراء ذمتـه، وذلـك مـثلًا عنـد عـدم تواجـد الدائـن والمديـن فـي ذات المجلـس الفعلـي للعقـد، كمـا هـو الحـال فـي معـاملات التجـارة الإلكترونيـة E-commerce أو حتـى فـي معـاملات التجـارة الداخليـة التـي لا يتواجـد فيهـا المتعاقـدان فـي ذات المـكان. وقيـل فـي ذلـك أنـه مـن الطبيعـي أن يكـون الوفـاء بالالتزامـات المترتبـة عـن هـذا النـوع مـن التجـارة يتـم بنفـس الطريقـة باسـتعمال الوسـائل الإلكترونيـة، وهـو مـا أدى إلـى ظهـور طـرق الدفـع والوفـاء الإلكترونـي لتـتلاءم مـع العالـم الافتراضـي الـذي تباشـر مـن خلالـه التجـارة الإلكترونيـة، بذلـك يظهـر الترابـط الوثيـق بيـن ممارسـة التجـارة الإلكترونيـة واسـتعمال طـرق الدفـع الحديثـة فـي الوفـاء، فلا يمكـن للأولـى أن تسـتمر وتتوسـع إلا إذا كانـت طريقـة الوفـاء بهـا تتناسـب معهـا بـأن تكـون هـي الأخـرى إلكترونيـة.[٤٥] فعـن طريـق عمليـات الدفـع غيـر النقـدي يَتَمَكَّـن المديـن مـن الوفـاء بالتزاماتـه الماليـة الناتجـة عـن التعاقـد عـن بُعـد، وهـو الـذي يقصـد بـه عمليـات عـرض المنتجـات أو بيعهـا أو شـرائها باسـتخدام شـبكة المعلومـات الدوليـة (الإنترنـت) أو أي وسـيلة مـن وسـائل الاتصـال المرئيـة والمسـموعة والمقـروءة أو عـن طريـق الهاتـف أو اي وسـيلة أخـرى.[٤٦]

وقـد تمـت الإشـارة إلـى خدمـة التجـارة الإلكترونيـة باعتبارهـا خدمـة تقدمهـا البنـوك القابلـة لخدمـات التحصيـل الإلكترونـي عبـر الإنترنـت إلـى عملائهـم مـن الشـركات أو التجـار الراغبيـن فـي قبـول المعـاملات مـن خلال شـبكة الإنترنـت، وذلـك عبـر المواقـع الإلكترونيـة أو تطبيقـات الهاتـف المحمـول الخاصـة بهـؤلاء التجـار أو الشـركات.[٤٧] ويضـاف إلـى ذلـك وجـود عـدد مـن المعـاملات الماليـة كبيـرة القيمـة، والتـي لا يمكـن تصـور الوفـاء بالالتزامـات الماليـة الناشـئة عنهـا نقـدًا مثـل شـراء السـيارات والعقـارات وغيرهـا مـن الأشـياء غاليـة القيمـة، خاصـةً فـي ظـل وجـود حـدود قصـوى للسـحب مـن ماكينـات الصـراف الآلـي (ATM) ومـن خلال البنـوك المحليـة، وبالتالـي فلا يمكـن الوفـاء وسـداد الالتزامـات الماليـة للمديـن هنـا إلا مـن خلال طـرق الدفـع غيـر النقـدي

(٤٥) كريمة كريم: ضمان البنك للوفاء ببطاقة الوفاء الإلكترونية، مجلة جامعة الإمارات للبحوث القانونية، العدد ٨١، بحث ٩، يناير ٢٠٢٠، ص ٤٧٠-٤٧٣.

(٤٦) في تعريف التعاقد عن بُعد المادة ٨/١ من الباب الأول من قانون حماية المستهلك رقم ١٨١ لسنة ٢٠١٨، المنشور في الجريدة الرسمية المصرية، العدد ٣٧ (تابع) في ١٣ سبتمبر من ٢٠١٨.

(٤٧) في تعريف خدمة التجارة الإلكترونية كأحد الخدمات المصرفية التي يقدمها عدد محدد من البنوك المصرية بترخيص من البنك المركزي المصري، والتي لا يمكن تصورها دون السماح للعملاء باستخدام وسائل الدفع غير النقدي كسبيل وحيد للوفاء بالالتزامات المالية في معاملات التجارة الإلكترونية: الموقع الرسمي للبنك المركزي المصري على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) منشور بعنوان (التجارة الإلكترونية) في ٢٠٢٤/١٢/١٥.
https://www.cbe.org.eg/ar/payment-systems-and-services/payment-services/payment-acceptance/ecommerce

ثانيًا- سرعة وسهولة سداد التزامات الأطراف المالية والتيسير على الموفي والموفى له[٤٨]:

فبها يمكن الوفاء وسداد الالتزامات المالية في أي وقت صباحًا أو مساءً، في يوم عطلة أو يوم عمل، ودون الحاجة إلى تقابل كل منها مع الآخر، وبها يتجنب المدين التَعَرُّض لقيود السحب النقدي من ماكينات الصراف الآلي (ATM) أو البنوك وعمولات هذا السحب، وتجنبه أيضًا مشقة ومخاطر الاحتفاظ بهذا المبلغ في حيازته لحين السداد وتحمل تبعة سرقته أو هلاكه، ويمكنه من الاستفادة من عوائد وفوائد هذا المبلغ (مبلغ الدين) المودع في حسابه البنكي لحين السداد للدائن، في حين أن سحب هذا المبلغ يفقده هذه العوائد والفوائد من لحظة سحبها نقدًا من الحساب بغض النظر عن إتمام عملية السداد للدائن أو لا، أو وقت هذا السداد . وأيضًا التيسير على الدائن لتجنبه مشقة الإيداع في ماكينات الصراف الآلي (ATM) وحدود هذا الإيداع وتجنبه أيضًا مشقة ومخاطر الاحتفاظ بهذا المبلغ في حيازته من لحظة قبضه وتحمل تبعة سرقته أو هلاكه، ويمكنه من الاستفادة من عوائد وفوائد هذا المبلغ (مبلغ الدين) منذ لحظة إضافته إلى حسابه، في حين ان استلام هذا المبلغ نقدًا يفقده هذه الفوائد والعوائد من لحظة استلام المبلغ نقدًا لحين الإيداع الفعلي في حسابه البنكي

ثالثًا- توسيع دائرة نشاط المعاملات:

إن السداد عن طريق وسائل الدفع غير النقدي من شأنها توسيع دائرة نشاط المعاملات، فإذا لم يسمح البائع أو المورد بقبول عمليات السداد غير النقدي فبالتأكيد يفقد جزء من زبائنه ممن يفضلوا الوفاء بوسائل السداد غير النقدي، وكذلك المشتري الذي لا يستخدم الدفع غير النقدي يقلل من عدد الموردين المُمْكِن التعامل معهم لرفض بعضِهم الدفع النقدي. فضلا عن إمكانية الحصول على العروض والخدمات والمكافأت التي تمنحها البنوك والجهات المالية مقدمة خدمات الدفع غير النقدي، ومنها إمكانية السداد بالعملة الوطنية بالرغم من أن المعاملة هي معاملة غير وطنية ومطلوب فيها الدفع بإحدى العملات الأجنبية، حيث يقوم البنك أو مقدم الخدمة بتحويل العملة الوطنية إلى عملة أجنبية وفق سعر الصرف المعلن، وذلك وفقًا للسياسات المالية لكل دولة، وكذلك ومن خلال وسائل الدفع غير النقدي يستطيع المسافر إلى أحدى الدول الأجنبية استخدام هذه الوسائل في الدفع وسداد التزاماته المالية بالعملة الأجنبية بالرغم من ربط هذه الوسائل بحسابه

(٤٨) في التكلفة المنخفضة والسرعة والأمان كميزات وخصائص للمحافظ الإلكترونية وهي أحد وسائل الدفع غير النقدي:
لورين عبيدات، زكريا شطناوي : أثر خصائص المحافظ الإلكترونية في تعزيز التجارة الإلكترونية في الأردن: دراسة ميدانية من وجهة نظر عملاء شركات الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال، مجلة جرش للبحوث والدراسات، جامعة جرش، العدد٢٣، المجلد ٢، بحث ٤٣، ص٣٢٦٨ وما بعدها، الأردن، ٢٠٢٢.

البنكـي بالعملـة الوطنيـة فـي بلـده الأصلـي

رابعًا- التيسير على العملاء في الوفاء بالتزاماتهم المالية المتكررة:

ومـن خلال هـذه الوسـائل يمكـن التيسـير علـى العـملاء فـي الوفـاء بالتزاماتهـم الماليـة المتكـررة بشـكل دوري، وبالتالـي يجنبهـم مشـقة الوفـاء بهـذه العمليـات، ومثـال ذلـك دفـع فواتيـر الخدمـات التـي تقدمهـا الـدول لمواطنيهـا كالكهربـاء والغـاز والميـاه وغيرهـا، فيسـتطيع العـملاء اسـتخدام تفويـض الخصـم المباشـر أو أمـر الخصـم المباشـر أو أمـر التحويـل فـي سـداد مثـل هـذه الفواتيـر المتكـررة بشـكل أيسـر. ومـن ميـزات وسـائل الدفـع غيـر النقـدي دورهـا فـي الإثبـات، فعمليـة الوفـاء بالالتزامـات الماليـة نقديًـا هـي واقعـة ماديـة يمكـن إثباتهـا بكافـة طـرق الإثبـات المختلفـة وإن جـرت العـادة فـي العمليـات التجاريـة علـى إثبـات عمليـة الوفـاء عـن طريـق فاتـورة السـداد. وفـي ذلك نُـصَّ علـى أن: «يلتـزم المـورد بـأن يُسَـلِم المسـتهلك فاتـورة تثبـت التعامـل أو التعاقـد معـه علـى المنتـج متضمنـة بصفـةٍ خاصـةٍ رقـم سـجله الضريبـي، وتاريـخ التعامـل أو التعاقـد وثمـن المنتـج ومواصفاتـه .....». [٤٩]

ومـع ذلـك فقـد يصاحـب هـذه الفاتـورة عـدة محاذيـر واقعيـة، منهـا احتمـال عـدم تحريرهـا، ومنهـا تحريرهـا ناقصـةً أو مخالفـةً للوقـع، ومنهـا أيضًـا احتمـال الطعـن عليهـا مـن جانـب الموفـي والموفـى لـه، أمـا وسـائل الدفـع غيـر النقـدي فهـي تقـدم وسـيلة إثبـات إلكترونيـة يصعـب الطعـن عليهـا، والإثبـات هنـا لا يتعلـق بعمليـة الوفـاء ذاتهـا فحسـب، بـل يشـمل أيضًـا إثبـات تاريـخ القيـام بهـا، مـع أهميـة إثبـات هـذا التاريـخ بالنسـبة لأطـراف العلاقـة التجاريـة فبـه يتـم تحديـد أهليـة المديـن وقدرتـه علـى القيـام بعمليـة الوفـاء، واثبـات التاريـخ الـذي يبـدأ فيـه حـق المسـتهلك فـي خيـار العـدول[٥٠]، وغيـر ذلـك مـن الآثـار الهامـة، وقـد نُـصَّ علـى أن: «للتوقيـع الإلكترونـي، فـي نطـاق المعـاملات المدنيـة والتجاريـة والإداريـة، ذات الحجيـة المقـررة للتوقيعـات فـي أحـكام قانـون الإثبـات فـي المـواد المدنيـة والتجاريـة، إذا روعـي فـي إنشـائه وإتمامـه الشـروط المنصـوص عليهـا فـي هـذا القانـون والضوابـط الفنيـة والتقنيـة التـي تحددهـا اللائحـة التنفيذيـة لهـذا القانـون.» وأيضًـا علـى أن: « للكتابـة الإلكترونيـة وللمحـررات الإلكترونيـة، فـي نطـاق المعـاملات المدنيـة والتجاريـة والإداريـة، ذات الحجيـة المقـررة للكتابـة والمحـررات الرسـمية والعرفيـة فـي أحـكام قانـون الإثبـات فـي المـواد المدنيـة والتجاريـة، متـى اسـتوفت الشـروط المنصـوص عليهـا فـي هـذا القانـون وفقًـا للضوابـط الفنيـة والتقنيـة التـي تحددهـا اللائحـة التنفيذيـة لهـذا القانـون. [٥١]

---

(٤٩) المادة ١٠ من قانون حماية المستهلك رقم ١٨١ لسنة ٢٠١٨، السابق الإشارة إليه .

(٥٠) في حق المستهلك في العدول:
محمد توفيق على: العقود التجارية المعاصرة وحق المستهلك في العدول، بحث منشور في مجلة كليه الدراسات العليا، أكاديمية الشرطة المصرية، العدد ٥٠، مارس ٢٠٢٤، ص١-٥٥.

(٥١) المادتان ١٤، ١٥ من قانون تنظيم التوقيع الإلكتروني وإنشاء هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٤ السابق الإشارة إليه.

كما نَصَّ المشرع الجزائري على أن : «يُعْتَبَر الإثبات بالكتابة في الشكل الإلكتروني كالإثبات بالكتابة على الورق بشرط إمكانية التأكد من هوية الشخص الذي أصدرها وأن تكون معدة ومحفوظة في ظروف تضمن سلامتها»(٥٢). وأضاف «..لا يمكن تجريد التوقيع الإلكتروني من فعاليته القانونية أو كدليل أمام القضاء بسبب شكله الإلكتروني...»(٥٣).

خامسًا- إمكانية تنظيم عمليات الدفع والتحصيل للأفراد:

ولعل من أهم مميزات وسائل الدفع غير النقدي هي إمكانية تنظيم عمليات الدفع والتحصيل للأفراد، فبها يتمكن الموفي بعدة التزامات مالية في توقيتات مختلفة من المقارنة بينها أيهم أسبق، وأيهم أكثر قيمة، ومجموعهم، وغير ذلك، وكذلك مَنْ يتم الوفاء له بهذه الوسائل يتمكن من المقارنة بين عمليات التحصيل أيهن أسبق وأيهن أكبر قيمة ومجموعهن وغير ذلك، في حين أن الموفي والموفى له في عمليات السداد النقدي لا يستطيع عمل ذلك إلا بشكل يدوي واعتمادًا على التسجيل الفردي لكل عملية يكون طرفًا فيها، مع احتمالات الخطأ في هذا التسجيل.(٥٤)

سادسًا- منح المدين أجل للوفاء والسداد دون الحاجة إلى موافقة الدائن:

ومن فوائد وسائل الدفع غير النقدي أنه عن طريقها قد يُمْنَح المدين أجل أو آجال للوفاء والسداد دون الحاجة إلى موافقة دائنه، بخلاف الدفع النقدي الذي يُشْتَرَط فيه حيازة المدين للنقود التي سيدفعها للدائن في ذات وقت الوفاء، ما لم يَقْبَل هذا الدائن منح المدين هذا الأجل أو هذه الآجال للوفاء. ولكن في الوفاء عن طريق وسائل الدفع غير النقدي قد يكون هناك وسيط بين الدائن والمدين - هذا الوسيط هو بنك أو إحدى شركات تقديم خدمة الدفع غير النقدي- والذي قد يكون من بين خدماته المالية التي يقدمها لعملائه منح الائتمان، وبالتالي منح هذا المدين

(٥٢) المادة ٢٣٢ مكرر أ من القانون المدني الجزائري المعدل والمتمم بالقانون ٠٥-١٠ المؤرخ في١٣ جمادى الأولى عام ١٤٢٦ه، الموافق ٢٠ يونيو ٢٠٠٥م، المنشور في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد ٤٤ في ١٩ جمادى الأولى عام ١٤٢٦ه، الموافق ٢٦ يونيو سنة ٢٠٠٥م.

(٥٣) المادة ٩ من قانون التوقيع والتصديق الإلكترونيين الجزائري رقم ١٥-٠٤ المؤرخ في١١ ربيع الثاني عام ١٤٣٦ه، الموافق أول فبراير ٢٠١٥م، المنشور في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد ٠٦ في ٢٠ربيع الثاني عام ١٤٣٦ه، الموافق ١٠ فبراير سنة ٢٠١٥م.

(٥٤) في الإشارة إلى توفير المحافظ الإلكترونية إمكانية حفظ السجلات التي تُسْهِم في خفض الوقت والجهد لكل عملية دفع تتم من خلالها وإتاحة إصدار كشف حساب للحركات المالية بشكل إلكتروني وبالوقت المناسب.
راجع: لورين عبيدات، زكريا شطناوي : أثر خصائص المحافظ الإلكترونية في تعزيز التجارة الإلكترونية في الأردن: دراسة ميدانية من وجهة نظر عملاء شركات الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال، المرجع السابق، ص ٣٢٧٤ وما بعدها.

أجل أو آجال للوفاء، وهنا يستطيع المدين إبراء ذمته نحو دائنه والوفاء بالتزاماته المالية له في الحال، ثم ينتقل الدين إلى هذا الوسيط ليتم الوفاء والسداد له في وقتٍ لاحقٍ، ومثال ذلك بطاقات الائتمان التي هي في الأصل عبارة عن تسهيل ائتماني من البنك للعميل، فبها يستطيع المدين سداد التزاماته المالية في الحال، ثم يقوم بالسداد للبنك في وقت لاحق بالشروط والعمولات والكيفية السابق الاتفاق عليها مع هذا البنك. بالتأكيد قد لا يرغب المدين في الحصول على هذا الائتمان، وقد لا تُوَفِّر كل وسائل الدفع غير النقدي هذا الائتمان، ولكن بالتأكيد أيضًا لا حديث عن الائتمان في عملية الدفع النقدي، فهي سداد وإبراء ذمة في الحال

سابعًا- إتمام عمليات الوفاء والسداد عن طريق وسيط:

ومن ميزات عمليات الوفاء والسداد بوسائل الدفع غير النقدي أنها في الغالب تتم عن طريق وسيط بين الموفي والموفى له، وقد لا يقتصر دور الوسيط على مجرد الربط بينهما، ولكنه يضمن العملية بينهما، فبمجرد سداد المشتري لثمن السلعة باستخدام البطاقة الإلكترونية التي يصدرها أحد البنوك، فأن هذا البنك يقوم بتحويل هذا الثمن إلى حساب البائع ويضمن هذا التحويل بصرف النظر عن وجود رصيدٍ كافٍ للمشتري عند هذا البنك(٥٥)، أو قيام المشتري بسداد المبلغ لاحقًا لهذا البنك، أو حتى عَجِزَ عن السداد، بمجرد قبول البنك عملية السداد غير النقدي وإرسال رسالة إلكترونية للبائع عبر ماكينة استخدام البطاقات البنكية الإلكترونية (POS) يضمن البنك عملية الوفاء للبائع.(٥٦)

هذا الضمان غير مُتَوَفِّر في عمليات الوفاء النقدي(٥٧)، وبالتالي قد يُعَرِض البائع لمخاطر تزييف العملات النقدية، ومخاطر عدم تحصيل الأوراق التجارية بما فيها الشيك البنكي بالرغم من الحماية الجنائية التي فرضها المشرع له، فأقصى ما يطمع إليه البائع هو الحصول على ثمن البضائع المُبَاعة، وهذا الثمن يحصل عليه مباشرة من البنك في حال استعمال البطاقات البنكية الإلكترونية. وكذلك حال وسائل الدفع غير النقدي الأخرى فقد يفصح البنك أو مقدم الخدمة صراحةً عن ضمان حصول الموفى له على المبلغ الذي تم تحويله إليه من الموفي. وقيل في ذلك «تتعدد ضمانات الوفاء باستعمال طرق الدفع الحديثة خاصةً البطاقة

(٥٥) في اعتبار البطاقات البنكية الدائنة Debit Card أعلى درجة في الضمان للتاجر الذي يقبل الوفاء بها حيث يلتزم المصرف المصدر لهذه البطاقة بالوفاء، فهي تؤدي وظيفة الشيك المعتمد من المصرف المصدر لضمان الوفاء لحامله.
مقالة د. سميحة القليوبي: وسائل الدفع الحديثة (البطاقات البلاستيكية) المجلة الخاصة بالجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية والاقتصادية، السابق الإشارة إليها، ص٦٦، وما بعدها.

(٥٦) في طبيعة التزام البنك بضمان الوفاء ببطاقة الدفع:
كريمة كريم: ضمان البنك للوفاء ببطاقة الوفاء الإلكترونية، المرجع السابق، ص٤٩٧.

(٥٧) في اعتبار البنك الطرف الأساسي والفعال في الأنظمة الحديثة للدفع :
عزة محمد الحاج سليمان: النظام القانوني للمصارف الإلكترونية، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان،٢٠٠٥، ص ١٠ وما بعدها.

الإلكترونية سواء قبل استعمالها - شروط الحصول عليها - أو حتى عند استعمالها، والتي ترتبط أساسًا بتدخل البنك الذي يضعها تحت تصرف عملائه نتيجة للعلاقة الاتفاقية التي تربطهما، كما يلتزم بضمان الوفاء نتيجة استعمالها اعتمادًا على الأعراف المصرفية التي تحكم التعامل بها، ونتيجة لأن التزامه يمتاز بالاستقلالية والتجريد وعدم إمكانية الرجوع فيه، فإن البنك يعتبر أفضل ضامن للوفاء باستعمال البطاقات الإلكترونية.(٥٨)

ويبدو أن ضمانات الوفاء ذات أهمية كبيرة جدًا، خاصةً إذا كانت المعاملة تتم عن بُعْد وبشكل إلكتروني، أي لا يوجد مُنْتَج يتم تسليمه للمستهلك، وبصفةٍ عامة ممارسة التجارة الإلكترونية بمختلف أنواعها بين تاجرين أو بين تاجر ومستهلك وحتى المعاملات بين الحكومة الإلكترونية والمستهلك فكلها تقوم على وجوب تدخل البنك كمحرك وفاعل أساسي للقيام بهذه المعاملات باعتباره يمسك حسابات أطراف المعاملة الإلكترونية.(٥٩)

ثامنًا- تعد وسيلة آمنة للوفاء بالالتزامات المالية:

إن وسائل الدفع غير النقدية توفر وسيلة آمنة في الوفاء بالالتزامات المالية دون حدوث تلامس مباشر بين الموفي والموفى له، خاصةً في أوقات الأزمات الصحية، مثل جائحة كورونا (Covid – 19) والتي ألقت بظلها على جميع الدول، وبات الاعتماد على وسائل الدفع غير النقدي أمرًا لا مفر منه بهدف تجنب تداول الأوراق المالية كأحد طرق العدوى وانتشار الفيروسات.(٦٠) وكأحد مظاهر اهتمام البنوك المركزية بطرق الدفع غير النقدي اللاتلامسيةContactless Payments أصدر البنك المركزي المصري معايير إصدار وقبول المدفوعات الإلكترونية اللاتلامسية داخل جمهورية مصر العربية، وهي المدفوعات التي تتم بدون تلامس باستخدام البطاقات (بطاقات الائتمان – بطاقات الخصم، البطاقات المدفوعة مقدمًا) أو الأجهزة الذكية أو أي أجهزة يمكن ارتدائها Wearable ويستخدم Radio Frequency Identification (RFID) أو(NFC) Near Field Communication والتي تتيح للشريحة المدمجة Chip وكذلك الهوائي Antenna التواصل مع نقاط البيع الإلكترونية POS)) من خلال مسافة قريبة

(٥٨) في طبيعة التزام البنك بضمان الوفاء ببطاقة الدفع:
كريمة كريم: ضمان البنك للوفاء ببطاقة الوفاء الإلكترونية، المرجع السابق، ص٤٦٩.

(٥٩) طالب حسن موسى: «قانون التجارة الإلكترونية الدولية» دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى ٢٠١٦، ص٦٥.

(٦٠) في هذا المعنى : لورين عبيدات، زكريا شطناوي : أثر خصائص المحافظ الإلكترونية في تعزيز التجارة الإلكترونية في الأردن: دراسة ميدانية من وجهة نظر عملاء شركات الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال، المرجع السابق، ص٣٢٦٣ ، وراجع أيضا:
Revathy, C., & Balaji, P. Determinants of Behavioural Intention on E- Wallet Usage: An Empirical Examination in Amid of Covid-19 Lockdown Period. (International Journal of Management (IJM), 11(6) (2020

لإتمام عملية الشراء بطريقة آمنة.(٦١)

هذا ويشترط أن تكون البطاقات البنكية التي يسحب منها العميل ونقاط البيع عند التاجر صالحة للاستخدام اللاتلامسي ويرمز له برمز ، وقد تضمنت هذه المعايير شروط إجراء الدفع غير النقدي اللاتلامسي، منها أن تكون عملية الشراء لا تتجاوز الحد الاقصى المصرح به من البنك المركزي المصري للمعاملات التي تتم بدون إدخال الرقم السري secret number (٦٢)، وأن يقوم البنك المصدر لأداة الدفع اللاتلامسية بإرسال رسالة نصية SMS فور إتمام أي عملية شراء للحركات التي تتعدى مبلغ ١٠٠ جنيه للمدفوعات اللاتلامسية، كما يجب أن تقوم ماكينات نقاط البيع الإلكتروني (POS) برفض عمليات الشراء في حالة وجود اكثر من أداة دفع لاتلامسية قريبة من الماكينة، وذلك لضمان أن حامل أداة الدفع اللاتلامسية لم يقم بالدفع بالأداة الخاطئة أثناء عملية الشراء نتيجة تداخل الإشارات الخاصة بالبطاقات Collision، وفي حالة كون وسيلة الدفع غير النقدي اللاتلامسية بطاقات دفع إلكترونية يجب تفعيل خدمة الكود الأمني Secure Code السابق الإشارة إليه.

المطلب الثاني

الأثر الإيجابي لعمليات الدفع غير النقدي على المجتمعات

وكما تحقق عمليات الدفع غير النقدي ميزات عديدة للأفراد، ميزات كافية لاتجاه إرادتهم نحو هذه العمليات وتفضيلها على عمليات الدفع النقدي التقليدية، تحقق عمليات الدفع غير النقدي العديد من الميزات للمجتمعات، ميزات كافية لقيام الدول والمؤسسات المالية بإدارة هذه العلميات وتشجيعها والعمل على إزالة أي عقبات تواجهها وتؤثر على قيامها بالدور المأمول منها في المجتمع. ويمكن تناول هذه الميزات على النحو التالي:

أولاً- دعم التجارة الإلكترونية:

لا يقتصر دور عمليات الدفع غير النقدي على تمكين الأفراد من الحصول على ما يحتاجونه من منتجات أو الترويج لها من خلال التجارة الإلكترونية فحسب، كما سبقت الإشارة إليه، بل أيضًا دعم التجارة الإلكترونية ذاتها، فنظرًا لانتشار التجارة الإلكترونية فقد دعت الحاجة إلى وجود تطبيقات وأنظمة دفع تحقق

(٦١) تعريف المدفوعات اللاتلامسية Contactless Payments الوارد بدليل التعليمات الرقابية للبنك المركزي المصري، الباب الثاني عشر(قواعد نظم الدفع)،الفصل السادس (معايير إصدار وقبول المدفوعات الإلكترونية اللاتلامسية داخل جمهورية مصر العربية)، أحد إصدارات البنك المركزي المصري المنشورة على الموقع الرسمي للبنك: https://www.cbe.org.eg

(٦٢) الحد الأقصى المعلن من البنك المركزي المصري للعمليات التي تتم دون استخدام Secret Number حاليًا هو ٣٠٠ جنيه، ومتوقع زيادته لمبلغ ٦٠٠ جنيه في الفترة القادمة.

الغاية من هذه التجارة وتدعمها، إذ باتت التجارة الإلكترونية وأساليب التسويق الإلكتروني تزيد من إقبال الجماهير على نطاق واسع لما توفره من جهد ووقت وتكلفة وإمكانية التخصيص والحصول على منتجات وخدمات محددة، بعد أن كانت هذه الخدمات تتسم بالتماثلية والتقليدية.(٦٣) أكثر من هذا فإنه لا يمكن تصور إتمام أغلب صفقات التجارة الإلكترونية والتي تتميز بعدم تواجد أطراف الصفقة في مجلس واحد للعقد دون تمكين هذه الأطراف من الوفاء بالتزاماتهم المالية بوسائل دفع غير نقدية

وتعرف التجارة الإلكترونية على أنها تلك المعاملات المالية التي تتم عبر الإنترنت وشبكات الاتصال، بحيث يتم خلالها إجراء عمليات شراء وبيع السلع والخدمات وتحويل الأموال، وهي شكل من أشكال العلاقات التجارية التي يحدث التفاعل من خلالها بين عدة جهات من خلال استخدام تقنيات الإنترنت.(٦٤) ومن هنا كان ارتباط التجارة الإلكترونية بوسائل الدفع غير النقدية فإذا ازدهرت الأولى نشطت الثانية، وإذا ازدهرت الثانية نشطت الأولى

ثانيًا- المساهمة في تحقيق مفهوم الحكومة الإلكترونية:

يعود ظهور مفهوم الحكومة الإلكترونية بالشكل الحالي إلى الفكرة التي طرحها «آل جور « نائب الرئيس الأمريكي «بيل كلينتون» في سنة ١٩٩٢ بالولايات المتحدة الأمريكية، ومفاد هذه الفكرة تقديم الخدمات للمواطنين من خلال ربطهم بشبكة الحكومة، ومن جانب آخر تعتمد الحكومة على تكنولوجيا المعلومات والاتصال في أداء أنشطتها لربح الوقت وخفض التكاليف.(٦٥)

ويعد مفهوم الحكومة الإلكترونية مفهومًا حديثًا ظهر نتيجةً للتقدم التقني، وتطور في السنوات الأخيرة بتطوير ثورة المعلومات والاتصالات في مقابل الإقبال المتزايد على استخدام الحاسب الآلي بتطبيقاته المتعددة، وتتمثل الحكومة

(٦٣) لورين عبيدات، زكريا شطناوي : أثر خصائص المحافظ الإلكترونية في تعزيز التجارة الإلكترونية في الأردن: دراسة ميدانية من وجهة نظر عملاء شركات الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال، المرجع السابق ص٣٢٦٣ عن:

Frank, B.P., & Binaebi, B., Electronic Payment Systems Implementation and the Performance of commercial Banks in Nigeria. European Journal of Business and Management Research 2019 p.5.

(٦٤) في تعريف E-commerce انظر:

Babenko, V., kulczyk, z., Perevosova, I., Syniavska, O., & Davydova, O. (2019). Factors of the development of international e-commerce under the conditions of globalization. In SHS Web of conferences (Vol.65, p.04016). EDP Sciences, p2.

(٦٥) لزهاري زواويد، نفيسة حجاج: الدفع الإلكتروني كأسلوب فعال في تجويد خدمات الحكومة الإلكترونية تقنية «تسديد» الإلكتروني بالكويت نموذجًا، المرجع السابق، ص١٤٩.

الإلكترونيـة فـي أداء الأعمـال وتبـادل المعلومـات مـن خلال الوسـائل الإلكترونيـة، وهـذا ليـس فقـط للمنظمـات وعالـم الأعمـال، وإنمـا يمتـد إلـى جميـع فئـات المجتمـع وشـرائحه أفـرادٍ وجماعـات، وتعتمـد الحكومـة الإلكترونيـة علـى مجموعـة مـن وسـائل التقنيـة الحديثـة مثـل اسـتخدام أجهـزة الحاسـب الآلـي والشـبكات والبريـد الإلكترونـي وغيرهـا مـن الوسـائل الإلكترونيـة التـي تسـاعد علـى تنفيـذ الأعمـال.(٦٦) وهنـاك عـدة تعريفـات للحكومـة الإلكترونيـة، فقد عرفتهـا الأمـم المتحـدة عـام ٢٠٠٢ بأنهـا «اسـتخدام الإنترنـت والشـبكة العالميـة العريضـة لتقديـم معلومـات وخدمـات الحكومـة للمواطنين». كمـا عرفتهـا منظمـة التعـاون والتنميـة الاقتصاديـة (OECD) فـي عـام ٢٠٠٣ علـى أن الحكومـة الإلكترونيـة هـي اسـتخدام تكنولوجيـا المعلومـات والاتصـالات وخصوصًـا الإنترنـت للوصـول إلـى حكومـات أفضـل.(٦٧)

ويُعَرِّفُهـا بعـض الباحثيـن بأنهـا قـدرة القطاعـات الحكوميـة المختلفـة علـى توفيـر الخدمـات الحكوميـة التقليديـة للمواطنيـن، وإنجـاز المعـاملات عبـر شـبكة الإنترنـت بسـرعة ودقـة متناهيتيـن، وبتكاليـف ومجهـود أقـل ومـن خلال موقـع واحـد علـى الشـبكة.(٦٨) ومـن خلال التعريفـات السـابقة يمكـن تعـرف الحكومـة الإلكترونيـة علـى أنهـا «اسـتخدام الأجهـزة الحكوميـة لتكنولوجيـا المعلومـات والاتصـال فـي عملياتهـا، ومـن خلال تقديمهـا لخدمـات للمواطنيـن، والانتقـال مـن المعـاملات التقليديـة المسـتندة أساسًـا علـى الأوراق إلـى معـاملات وخدمـات إلكترونيـة قائمـة علـى اسـتخدام أدوات تكنولوجيـا المعلومـات والاتصـال بغيـة إنجـاز المعـاملات بكفـاءة ودقـة عاليـة واختصـار المسـافة والزمـن.»(٦٩)

وبالتالـي فـإن تطبيـق نظـام الدفـع الإلكترونـي كتقنيـة وركيـزة أساسـية للحكومـة الإلكترونيـة، يقلـص فجـوة التعـاملات بيـن الحكومـة والمواطنيـن، ويعـزز الثقـة بينهمـا، كمـا يضـع الحكومـات فـي مسـار التقـدم التكنولوجـي. وقـد نَـصَّ المشـرع المصـري علـى أن: «تلتـزم سـلطات وأجهـزة الدولـة والأشـخاص الاعتباريـة والمنشـآت التـي تقـدم خدمـات عامـة للجمهـور أو تديـر مرافـق عامـة بإتاحـة وسـائل قبـول للدفـع غيـر النقـدي للمتعامليـن معهـا فـي جميـع منافـذ تحصيـل مقابـل الخدمـة دون تكلفـة إضافيـة، وذلـك علـى النحـو الـذي تبينـه اللائحـة التنفيذيـة لهـذا القانـون. ولا يخـل ذلـك بجـواز تحصيـل مقابـل إضافـي علـى إتاحـة الخدمـات المشـار إليهـا بالوسـائل الإلكترونيـة إذا اقتـرن أداء الخدمـة بتوصيلهـا إلـى متلقيهـا.»(٧٠)

(٦٦) صالح بن محمد القحطاني: تطبيق الحكومة الإلكترونية ودورها في التطوير الإداري بالمديرية العامة للدفاع المدني، رسالة ماجيستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا، قسم العلوم الإدارية، المملكة العربية السعودية، ٢٠١٠، ص٢٦.

(٦٧) محمد البدر: متطلبات نجاح الحكومة الإلكترونية في سوريا، رسالة ماجيستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، ٢٠١٠، ص٨.

(٦٨) إبراهيم سلمان: الحكومة الإلكترونية، الأردن، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع، ٢٠١٠، ص١٨.

(٦٩) لزهاري زواويد، نفيسة حجاج : الدفع الإلكتروني كأسلوب فعال في تجويد خدمات الحكومة الإلكترونية : تقنية « تسديد» الإلكتروني بالكويت، المرجع السابق، ص١٥٣.

(٧٠) مادة ٤ من قانون تنظيم استخدام وسائل الدفع غير النقدي رقم ١٨ لسنة ٢٠١٩، السابق الإشارة إليه.

كما نَصَّ على أن: «يكون تحصيل المدفوعات التالية بوسائل الدفع غير النقدي متى جاوزت قيمتها الحدود التي تبينها اللائحة التنفيذية لهذا القانون:

(أ) الضرائب والجمارك والرسوم والغرامات.

(ب) مقابل الخدمات والمبالغ المستحقة للجهات المنصوص عليها في المادة (٤) من هذا القانون

(جـ) أقساط التمويل النقدي، وأقساط وثائق التأمين، واشتراكات النقابات، واشتراكات صناديق التأمين الخاصة

(د) تلقى الإعانات والتبرعات بواسطة الجمعيات والمؤسسات العاملة في مجال العمل الأهلي أو غيرها من الأشخاص الاعتبارية أو المنشآت المنصوص عليها في المادة (٢) من هذا القانون

(هـ) تحصيل المقابل في حالات البيع أو الإيجار أو الاستغلال أو الانتفاع بالأراضي أو العقارات أو مركبات النقل السريع بواسطة سلطات وأجهزة الدولة والأشخاص الاعتبارية والمنشآت المنصوص عليها في المادة (٢) من هذا القانون

ويجوز بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على عرض وزير المالية وموافقة محافظ البنك المركزي إضافة مدفوعات أخرى يلزم تحصيلها بوسائل الدفع غير النقدي.[٧١]

كما نَصَّ المشرع على عقوبات مالية رادعة لمخالفة ذلك، فَنَصَّ على أن: «يعاقب بغرامة لا تقل عن «٢٪» (اثنين في المائة) من قيمة المبلغ المدفوع نقدًا، ولا تجاوز «١٠٪» (عشرة في المائة) من قيمة هذا المبلغ، وبحد أقصى مليون جنيه كل من خالف أحكام المواد ٢,٣,٥ (وهي الخاصة بوجوب التحصيل بوسائل الدفع غير النقدي) من هذا القانون. ويعاقب بذات العقوبة كل من قام بتجزئة المدفوعات بقصد التحايل لتفادي تطبيق الحدود المقررة بناءً على هذا القانون. كما يعاقب بغرامة لا تقل عن مائة ألف جنيه، ولا تجاوز ثلاثمائة ألف جنيه كل من خالف أحكام المادة (٤) فقرة أولى من هذا القانون (وهي الخاصة بإتاحة السداد غير النقدي دون تكلفة إضافية) . وتضاعف الغرامات الواردة في هذه المادة بحديها في حالة العود.»[٧٢]

وكذلك نَصَّ على أن: «مع عدم الإخلال بالمسئولية الجنائية للأشخاص

(٧١) المادة ٥ من ذات القانون، وقد صدرت اللائحة التنفيذية بالفعل، وحددت الحدود في الفقرات(أ، ب،جـ) بمبلغ ٥٠٠ جنيه، والفقرة (د) بمبلغ ١٠٠٠٠ جنيه، وحالات البيع بمبلغ ١٠٠٠٠ جنيه والإيجار بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه.

(٧٢) المادة ٧ من ذات القانون.

الطبيعيين، يعاقب المسئول عن الإدارة الفعلية للشخص الاعتباري بذات العقوبات المقررة عن الأفعال التي ترتكب بالمخالفة لأحكام هذا القانون إذا ثبت علمه بها، وكان إخلاله بالواجبات التي تفرضها عليه تلك الإدارة قد أسهم في وقوع الجريمة. ويكون الشخص الاعتباري مسئولًا بالتضامن مع المحكوم عليه عن الوفاء بما يحكم به من عقوبات مالية وتعويضات في هذه الحالة.»(٧٣)

ثالثًا- حل أزمة السيولة والتخفيف من أثارها:

قد تعاني المجتمعات في بعض الأوقات من نقص في النقد المتداول، فلا يوجد ما يكفي من هذا النقد لتلبية احتياجات الأفراد في معاملاتهم المالية، وهو ما يُعْرَف بمشكلة أو أزمة السيولة. وقد تكون هذه الأزمة وطنية داخل حدود الدولة، وقد تتعدى ذلك لتصبح مشكلة اقتصادية عالمية كما حدث عام ٢٠٠٨، حيث تأثر تدفق الأموال بين المؤسسات المالية بشكل كبير. وتتعدد أسباب هذه المشكلة فمنها:

١. الانخفاض المفاجئ في سعر العملة الوطنية، وبالتالي يصبح مجموع العملات الوطنية المتداول في السوق غير قادرٍ على الوفاء باحتياجات الأفراد من النقد، فتداول ذات الأصول في الوقت

الحاضر يحتاج إلى نقد وطني أكبر بكثير مما كان يحتاجه في الماضي.(٧٤)

٢. وجود سوق موازي للعمليات غير المشروعة التي تتم في المجتمعات المختلفة، بحيث يتم استخدام جزء كبير من السيولة النقدية المتاحة في المجتمع في هذه العمليات غير المشروعة، ويكون ذلك خصمًا من السيولة النقدية الأزمة للعمليات المشروعة

٣. نقص الثقة في النظام المصرفي الوطني مما يؤدي إلى اعتياد الأفراد على سحب مبالغ كبيرة من حساباتهم الشخصية أكبر من احتياجاتهم والاحتفاظ بها واكتنازها خارج النظام المصرفي.(٧٥)

٤. وجود بعض الأحداث العارضة مثل الحروب والكوارث الطبيعية والأزمات الصحية مثل جائحة كورونا (Covid – 19) والتي تؤدي إلى اضطراب السوق المالي في المجمعات

(٧٣) المادة ٨ من ذات القانون.
(٧٤) في أثر انخفاض سعر العملة الوطنية في الجزائر على ظهور أزمة السيولة بها. بوسهوة نذير، ملوح محمد: الدفع الإلكتروني عبر الهاتف النقال ودورة في الحد من أزمة السيولة النقدية بالجزائر، مجلة دفاتر اقتصادية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، المجلد ١٣، العدد ١، الجزائر، ٢٠٢٢، ص٥.
(٧٥) ذات المرجع، ص٥.

٥. عدم اتخاذ فروع البنوك الصغيرة الإجراءات الواجبة لتدبير العملات الوطنية اللازمة في المناسبات والاوقات المتوقعة لسحب الأفراد لمدخراتهم بشكل أكبر من المعتاد (اوقات صرف المرتبات-والمناسبات والأعياد الوطنية) وهذا قد يوجد إحساس غير حقيقي بوجود أزمة سيولة نقدية كان يمكن تجنبه إذا تم تدبير هذه المبالغ مسبقًا تَوَقُّعًا لسحب الأفراد لها

وعلاجًا لازمات السيولة النقدية أو خوفًا من حدوثها في المستقبل تعمل البنوك المركزية على اتخاذ عدد من الإجراءات في هذا الشأن، وتختلف بالطبع هذه الإجراءات بحسب كون هذه الأزمات أزمات طارئة أو عارضة أو أزمات مزمنة هيكلية، ومن هذه الإجراءات ما يلي:

- العمل على زيادة وعي الأفراد بإيداع مدخراتهم المالية داخل القطاع المصرفي، وعدم الاحتفاظ بها خارج هذا القطاع

- فرض حدود قصوى للسحب من ماكينات الصراف الآلي ATM)) ومن داخل البنوك

- طباعة عملات وطنية جديدة من ذات الفئات الموجودة حاليًا، وإن كان ذلك يعود بالسلب على مشكلة التضخم ويزيد من حجمها

- استحداث فئات جديدة للعملة الوطنية ذات قيم أكبر للاستعانة بها في عمليات الوفاء كبيرة القيمة

- رفع نسب الفائدة على الأموال المودعة لدى البنوك الوطنية، مما يشجع الأفراد على إيداع مدخراتهم داخل القطاع المصرفي

- خفض نسب الاحتياطي الإجباري الواجب على البنوك الاحتفاظ به والاستعانة بهذه الأموال في الوفاء باحتياجات الأفراد من النقد الوطني.

- تشجيع عمليات الدفع غير النقدي وحث الأفراد على استخدامها في الوفاء بالتزاماتهم المالية

وقد حث المشرع المصري على قيام جميع سلطات وأجهزة الدولة والأشخاص الاعتبارية العامة والشركات التي تمتلكها الدولة أو تشارك في ملكها بدفع التزاماتها المالية بوسائل الدفع غير النقدي، وبالتالي دخول هذه الأموال داخل القطاع المصرفي مباشرةً، وعدم استلام هذه المدفوعات نقدًا، فَنَصَّ على أن: «تلتزم جميع سلطات وأجهزة الدولة، والأشخاص الاعتبارية العامة، والشركات التي تملك الدولة كل أو أغلبية رأسمالها بسداد المستحقات المالية المقررة لأعضائها والعاملين بها والخبراء ورؤساء وأعضاء مجالس الإدارات واللجان، واشتراكات التأمينات

الاجتماعيـة بوسـائل الدفـع غيـر النقـدي، وذلـك باسـتثناء بـدلات السـفر للخـارج

كمـا تلتـزم الأشـخاص الاعتباريـة الخاصـة والمنشـآت بمختلـف أنواعهـا بسـداد مسـتحقات العامليـن بهـا والخبـراء ورؤسـاء وأعضـاء مجالـس الإدارات واللجـان واشـتراكات التأمينـات الاجتماعيـة بوسـائل الدفـع غيـر النقـدي، وذلـك متـى جـاوز عـدد العامليـن بهـا أو إجمالـي قيمـة أجورهـم الشـهرية الحـدود التـي تبينهـا اللائحـة التنفيذيـة لهـذا القانـون.»[٧٦]

كمـا نَـصَّ علـى أن: «تلتـزم سـلطات وأجهـزة الدولـة والأشـخاص الاعتباريـة والمنشـآت المنصـوص عليهـا فـي المـادة (٢) مـن هـذا القانـون فـي الأحـوال التاليـة بالسـداد بوسـائل الدفـع غيـر النقـدي متـى تجـاوزت القيمـة الحـدود التـي تبينهـا اللائحـة التنفيذيـة لهـذا القانـون:

(أ) سـداد مسـتحقات الموردين والمقاولين ومقدمـي الخدمـات وغيرهـم مـن المتعاقديـن معها

(ب) منح التمويل النقدي.

(جـ) توزيـع الأربـاح الناتجـة عـن المسـاهمة فـي رؤوس أمـوال الشـركات أو صناديـق الاسـتثمار

(د) صـرف مسـتحقات أعضـاء النقابـات ومسـتحقات المشـتركين بصناديـق التأميـن الخاصـة وتعويضـات التأميـن

(هـ) صـرف الإعانـات والتبرعـات بواسـطة الجمعيـات والمؤسسـات العاملـة فـي مجـال العمـل الأهلـي، أو غيرهـا مـن الأشـخاص الاعتباريـة أو المنشـآت المنصـوص عليهـا فـي المـادة (٢) مـن هـذا القانـون

(و) سـداد المقابـل فـي حـالات الشـراء، أو الإيجـار، أو الاسـتغلال، أو الانتفـاع بالأراضـي، أو العقـارات، أو مركبـات النقـل السـريع بواسـطة سـلطات وأجهـزة الدولـة والأشـخاص الاعتباريـة والمنشـآت المنصـوص عليهـا فـي المـادة (٢) مـن هـذا القانـون

ويجـوز بقـرار مـن رئيـس مجلـس الـوزراء بنـاءً علـى عـرض وزيـر الماليـة وموافقـة محافـظ البنـك المركـزي إضافـة مدفوعـات أخـرى يلـزم سـدادها بوسـائل الدفـع غيـر النقـدي. [٧٧]

(٧٦) المادة ٢ من قانون تنظيم استخدام وسائل الدفع غير النقدي رقم ١٨ لسنة ٢٠١٩ السابق الإشارة إليه.

(٧٧) المادة ٣ من ذات القانون.

المطلب الثالث

تحديات ومخاطر تطبيق آليات الدفع غير النقدي وسبل تعزيز هذه الاليات

بالرغم من الآثار الإيجابية التي ذكرت لآليات الدفع غير النقدي، إلا أن السعي نحو استخدامها لا يخلو من العقبات والتحديات والتي يجب أن تكون محل اعتبار ، ويجب علينا بذل الجهد لمواجهتها، هذا إذا اردنا ضمان تحقيق هذه الآثار، وعليه يكون الحديث الآن عن تحديات ومخاطر تطبيق آليات الدفع غير النقدي، ثم سبل تعزيز هذه الاليات

أولاً- تحديات ومخاطر تطبيق آليات الدفع غير النقدي:

بدايةً يواجه التحول إلى آليات الدفع غير النقدي مجموعة من التحديات التي تتداخل جوانبها التقنية والاقتصادية والثقافية، منها التحديات المتعلقة بالبنية التحتية والتقنية، والتي تُعدّ الأساس المتين لأي نظام دفع غير نقدي، وأي ضعف فيها يمثل عقبة كبيرة، ففي العديد من المناطق، وخاصة الريفية والنائية، تعاني شبكات الاتصالات والإنترنت ضعف شديد وعدم استقرار، مما يجعل إتمام المعاملات الإلكترونية أمرًا صعبًا أو مستحيلاً، ويضاف إلى ذلك، نقص أجهزة الدفع (مثل نقاط البيع POS) في أعداد كبيرة من المحلات التجارية، خاصةً الصغيرة منها، والتي تجد في تكلفة هذه الأجهزة وصيانتها عبئاً ماليًا لا يمكن تحمله، كما أن الأنظمة التكنولوجية تحتاج دائمًا إلى التحديث، وهو ما يفرض تحديًا على المؤسسات التي لا تمتلك الموارد الكافية لمواكبة التطورات التقنية المتسارعة، مما قد يؤدي إلى ظهور ثغرات أمنية أو عدم كفاءة في التشغيل

كما تُعَدُّ المخاوف الأمنية سببًا رئيسيًا لتردد الكثير من الأفراد في استخدام وسائل الدفع غير النقدي، فالانتشار المتزايد لجرائم الاحتيال الإلكتروني وسرقة البيانات البنكية، يثير قلق المستخدمين بشأن أمان أموالهم ومعلوماتهم الشخصية، كما أن أنظمة الدفع غير النقدية معرضة لهجمات الأمن السيبراني التي قد تؤدي إلى تعطيل الخدمات و سرقة كميات هائلة من البيانات، وعلى الصعيد القانوني، فغياب الإطار التشريعي والتنظيمي الواضح والشامل في بعض الدول يُضْعِف الثقة في النظام بشكل عام، ويترك مساحة للغموض حول كيفية حماية حقوق المستهلك في حالة النزاع أو التعرض للاحتيال، ومن جانب آخر فهذا الغياب القانوني قد يُسَهِّل أيضًا استخدام هذه الأنظمة في عمليات غسل الأموال، مما يتطلب رقابة حكومية صارمة

ولا يمكن إغفال الجانب الثقافي في أي عملية دفع غير نقدي، وقد يعاني عدد كبير من الأفراد وخاصة كبار السن من ضعف في الوعي المالي والرقمي، مما يجعلهم غير قادرين على فهم كيفية استخدام هذه التقنيات أو حتى الثقة بها،

يضـاف إلـى ذلـك، الخـوف مـن المجهـول الـذي يرافـق أي تقنيـة جديـدة، والـذي يدفـع النـاس للتمسك بـالعادات والتقاليد المتجـذرة فـي التعامـل النقدي المباشـر، فالموفـي بأي التـزام مالـي قـد لا يطمئـن لعمليـة الوفـاء التـي قـام بهـا مـا لـم يكـن فـي بيـده دليـل مـادي ومسـتند ورقـي علـى هـذا الوفـاء، كمـا أن انعـدام الثقـة فـي الجهـاز المصرفـي قـد يكـون عـاملاً مؤثـرًا، فالتجـارب السـابقة للأزمـات الماليـة تدفـع الأفـراد إلـى تفضيـل الاحتفـاظ بأموالهـم نقـدًا بـدلاً مـن إيداعهـا فـي البنـوك

ويعتمـد الاقتصـاد غيـر الرسـمي بشـكل كبيـر علـى التعـاملات النقديـة، ممـا يجعـل مـن الصعـب إدخـال هـذه الشـريحة الكبيـرة مـن الاقتصـاد فـي النظـام المالـي الرسـمي، علاوة علـى ذلـك، يفـرض بعـض التجـار رسـومًا إضافيـة علـى اسـتخدام بطاقـات الدفـع لتغطيـة تكاليـف الأجهـزة والخدمـات، ممـا يثنـي العمـلاء عـن اسـتخدامها ويدفعهـم للعـودة مـرة أخـرى إلـى الدفـع النقـدي، وأخيـرًا، يفضـل بعـض التجـار والمهنييـن التعامـل النقـدي بهـدف التهـرب الضريبـي وتجنـب رصـد حجـم نشـاطهم الحقيقـي، ممـا يقـوض جهـود الحكومـات فـي تنظيـم الاقتصـاد وتحقيـق الشـفافية الماليـة

ثانيًا- سبل تعزيز هذه الاليات:

ويتطلـب تعزيـز اسـتخدام وسـائل الدفـع غيـر النقـدي مقاربـة شـاملة ومتكاملـة تجمـع بيـن السياسـات الحكوميـة، والحلـول التكنولوجيـة، والتوعيـة المجتمعيـة، ويمكـن تحقيـق ذلـك بدايـةً مـن خلال تطويـر البنيـة التحتيـة والحلـول التكنولوجيـة لتوسـيع تغطيـة الإنترنـت والاتصـالات لتشـمل جميـع المناطـق، وخاصـة الريفيـة والفقيـرة، وذلـك لضمـان وصـول هـذه الخدمـات للجميـع، كمـا أن دعـم الابتـكار فـي قطـاع التكنولوجيـا الماليـة (FinTech) يسـاهم فـي تقديـم حلـول دفـع مبتكـرة وسـهلة الاسـتخدام، مثـل المحافـظ الإلكترونيـة، وأنظمـة الدفـع عبـر الهاتـف المحمـول، وأكـواد الاسـتجابة السـريعة (QR codes)، والتـي تُعـد بدائـل منخفضـة التكلفـة لأجهـزة نقـاط البيـع (POS) التقليديـة، وعلـى الحكومـات والبنـوك أن تعمـل علـى تسـهيل نشـر أجهـزة نقـاط البيـع وتوفيرهـا للتجـار الصغـار بأسـعار مناسـبة أو مدعومـة

ويُعـدّ وجـود إطـار قانونـي متكامـل أمـرًا حيويًـا لبنـاء الثقـة فـي نظـام الدفـع غيـر النقـدي، فيجـب أن ينظـم هـذا الإطـار العمليـات الماليـة الرقميـة ويضمـن حمايـة المسـتهلكين وحقوقهـم، مـع وضـع آليـات واضحـة لحـل النزاعـات الماليـة بشـكل سـريع وشـفاف، كمـا يمكـن للحكومـات فـرض اسـتخدام الدفـع غيـر النقـدي فـي بعـض المعـاملات، مثـل المدفوعـات الحكوميـة أو المعـاملات التـي تتجـاوز قيمـة معينـة، ممـا يشـجع علـى تبنـي هـذه الأنظمـة، هـذا الإطـار القانونـي يجـب أن يتضمـن أيضًـا قوانيـن صارمـة لمكافحـة الاحتيـال الإلكترونـي وغسـل الأمـوال، بهـدف تعزيـز أمـان النظـام

ويجـب العمـل علـى تغييـر العـادات المتجـذرة فـي التعامـل النقـدي مـن خلال حمـلات توعيـة جماهيريـة مكثفـة، هـذه الحمـلات يجـب أن تشـرح بوضـوح فوائـد الدفـع

غير النقدي وكيفية استخدامه بشكل آمن، مع التركيز على فئات المجتمع الأقل إلمامًا بالتكنولوجيا مثل كبار السن، بالإضافة إلى ذلك، يمكن تسريع عملية التبني عبر تقديم حوافز مالية للمستخدمين والتجار على حد سواء، مثل خفض رسوم المعاملات، أو تقديم مكافآت وحوافز مالية، أو حتى تقديم مزايا ضريبية للتجار الذين يعتمدون على الدفع الإلكتروني

ويُعدّ الشمول المالي أساسًا لنجاح أي استراتيجية دفع غير نقدي، ولتحقيق ذلك، ينبغي تبسيط إجراءات فتح الحسابات البنكية والمحافظ الإلكترونية، وإتاحة حسابات بحد أدنى من الرصيد لتشجيع الفئات الأكثر احتياجًا على الانضمام إلى النظام المصرفي، كما أن التعاون بين القطاعين العام والخاص، بما في ذلك الحكومات والبنوك وشركات التكنولوجيا المالية، ضروري لتطوير حلول مبتكرة وآمنة، وتوحيد الجهود لتوسيع نطاق الخدمات المتاحة للجميع

خلاصة ذلك أن الطريق إلى ضمان الحصول على الآثار الإيجابية لآليات الدفع غير النقدي ليس ممهدًا أو مزينًا بالورود، ولكنه قد يكون به بعض المشقة والجهد، ولكن كل هذا يهون في سبيل الحصول على هذه الميزات للأفراد والمجتمعات

الخـاتـمـة

مـن خلال العـرض السـابق لموضـوع البحـث (آليـــات الدفـع غيـر النقـدي وأثرهـا الإيجابـي علـى الأفـــراد والمجتمعـات) نجـد أنـه قـد انتهـى إلـى عـدد مـن النتائـج والتوصيـات، والتـي يمكـن بيانهـا كالتالـي:-

أولاً- النتائج:

- أهميـة عمليـات الدفـع غيـر النقـدي باعتبارهـا سـمة العصـر، وكونهـا خيـارًا اسـتراتيجيًا لا يمكـن الاسـتغناء عنـه مسـتقبلًا فـي ظـل تَطَـوُّر اسـتعمال تكنولوجيـا الاتصـال والتوجـه نحـو الاقتصـاد الرقمـي والتجـارة الإلكترونيـة، والزيـادة الهائلـة لعـدد المشـاركين فـي هـذه العمليـات، وفـي ظـل عالـم مفتـوح ونمـو سـريع للتجـارة بيـن الـدول
- ان مفهـوم الحكومـة الإلكترونيـة مسـعى يمكـن تحقيقـه، وذلـك لـو تـم الالتـزام بمجمـل شـروطه ومتطلباتـه، ويظهـر مـن المفيـد أيضًـا حمايـة اسـتعمال الأفـراد لأدوات الدفـع غيـر النقـدي باعتبارهـا طرقًـا حتميـة لا غنـى عنهـا، والتـي تحقـق فـي ذات الوقـت حمايـة للتجـارة الإلكترونيـة.
- ان عمليـات الدفـع غيـر النقـدي الحكوميـة تُسَـهِّل الإجـراءات والخدمـات الإداريـة التـي يحتاجهـا المواطنـون، وترفـع مسـتوى رضاهـم عـن أداء الخدمـات وجودتهـا مـن قِبَـل الحكومـات بهـدف التيسـير علـى العمـلاء الحالييـن واجتـذاب عمـلاء جـدد لعمليـات الدفـع غيـر النقـدي يجـب العمـل علـى زيـادة الوعـي بفوائـد ومزايـا هـذه العمليـات، ونشـر ثقافـة اسـتخدام التكنولوجيـا الماليـة الحديثـة، ودعـم وتطويـر الوسـائل الحاليـة، والعمـل علـى إيجـاد أدوات وآليـات جديـدة تعتمـد علـى اسـتخدام التكنولوجيـا الحديثـة فـي ذلـك.

ثانيًا- التوصيات:

- حـث البنـوك علـى التيسـير علـى العمـلاء وطـرح وسـائل متعـددة لعمليـات الدفـع غيـر النقـدي لتناسـب كافـة احتياجاتهـم - بشـرط أن تكـون هـذه الوسـائل مرخـص بهـا مـن البنـوك المركزيـة الوطنيـة - والربـط بيـن هـذه الوسـائل المتعـددة، مثـل نظـام الإنترنـت البنكـي ونظـام الهاتـف المحمـول البنكـي ونظـام محفظـة الهاتـف المحمول.
- خفـض عمـولات عمليـات الدفـع غيـر النقـدي، بـل وزيـادة الحوافـز الماديـة لهـذه العمليـات، وتقييـد عمليـات الدفـع النقـدي خاصـةً فـي مجـال المعامـلات التـي تتـم مـع الجهـات الحكوميـة المختلفـة.
- العمـل علـى تعزيـز انتشـار عمليـات الدفـع غيـر النقـدي يكـون أيضًـا مـن خـلال تعزيـز ثقـة العمـلاء فيهـا، وذلـك مـن خـلال:-
  - إصـدار تشـريعات صارمـة متخصصـة تحمـي حقـوق العمـلاء، وتحكـم

هذه العمليات وتفرض استخدام أحدث الوسائل التكنولوجيا فيها.

- المساعدة في تحديد المسئوليات التعاقدية بوضوح لكافة الأطراف المشاركة في هذه العمليات من بنوك ومقدمي خدمات مالية.
- دعم دور البنوك المركزية في الرقابة على هذه العمليات، باعتبارها الجهات الفنية التي تشرف على نظم الدفع في بلادها.
- الزام البنوك ومقدمي خدمات الدفع باستخدام أحدث تقنيات تكنولوجيا التشفير لحماية سرية وسلامة المعاملات.
- توفير الضوابط الإلكترونية اللازمة لمنع أي أطراف داخلية أو خارجية غير مصرح لها من الوصول إلى التطبيقات وقواعد البيانات الخاصة بهذه العمليات.
- نشر ثقافة الأمن السيبراني الشاملة بين جميع الأطراف المعنية، والالتزام بالمعايير العالمية لأمن المعلومات، وإجراء المراجعات الدورية الشاملة لاختبار الإجراءات والنظم الأمنية لنظم الدفع غير النقدي المختلفة.
- التزام البنوك بإخطار عملائها من مستخدمي وسائل الدفع غير النقدي بأية معاملات أو أنشطة ذات مخاطر مرتفعة تتم على حساباتهم البنكية، وذلك من خلال وسيلة مُمَيْكَنَة فورية بديلة (مثل الرسائل النَصِّيَّة القصيرة ورسائل البريد الإلكتروني).
- التأكيد على مسئولية البنوك ومقدمي خدمات الدفع غير النقدي تجاه العملاء في حالة حدوث اختراق لخصوصية البيانات، أو أي مشاكل أخرى بسبب عمليات القرصنة أو الاحتيال أو الإخفاقات التكنولوجية الأخرى، والعمل على حماية تلك البيانات من الاستيلاء عليها.
- إزالة كافة المعوقات التي قد تعترض استخدام الأفراد لهذه الوسائل، وتوفير المخصصات الكافية لتمويل وتطوير البنية التحتية التكنولوجية وخاصةً تحسين خدمات الإنترنت .
- دعم عمليات الدفع غير النقدي وأدوات ووسائل هذه العمليات يجب أن يكون مع الالتزام التام بكافة قوانين مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الصادرة من السلطات التشريعية في البلاد المختلفة، ومراقبة المعاملات غير المعتادة والتي تكون محلًا للاشتباه .

قائمـــة المراجـــع

أولاً: المراجع العربية:

- **د. إبراهيم سلمان**: الحكومة الإلكترونية، الأردن، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع، ٢٠١٠.
- **د. بوسهوة نذير، د. ملوح محمد**: الدفع الإلكتروني عبر الهاتف النقال ودورة في الحد من أزمة السيولة النقدية بالجزائر، مجلة دفاتر اقتصادية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، المجلد ١٣، العدد ١، الجزائر، ٢٠٢٢.
- **د. حازم الرمحين**: الوصف الحقوقي لبطاقة الاعتماد، مجلة جامعة الإمارات للبحوث القانونية، العدد ٥٨، بحث ٧، إبريل ٢٠١٤.
- **د. سميحة القليوبي**: وسائل الدفع الحديثة (البطاقات البلاستيكية) المجلة الخاصة بالجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية والاقتصادية، الخاصة بأعمال المؤتمر العملي السنوي لكلية الحقوق بجامعة بيروت العربية، الجزء الأول «الجديد في التقنيات المصرفية»، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧.
- **د. صالح بن محمد القحطاني**: تطبيق الحكومة الإلكترونية ودورها في التطوير الإداري بالمديرية العامة للدفاع المدني، رسالة ماجيستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا، قسم العلوم الإدارية، المملكة العربية السعودية، ٢٠١٠.
- **د. رتيبة تيفوني**: نظام الدفع الإلكتروني في الجزائر: الواقع والآفاق، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، جامعة الأغواط، المجلد ١٠، العدد ٢، الجزائر، يونيو ٢٠١٩.
- **د. رياض سلطان**: نظم المعلومات الحاسوبية: نظريات وتطبيقات عملية في الشركات الرقمية، الأردن، دار زهران للنشر، ٢٠١٣.
- **د. طالب حسن موسى**: «قانون التجارة الإلكترونية الدولية» دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى ٢٠١٦.
- **د. عزة محمد الحاج سليمان**: النظام القانوني للمصارف الإلكترونية، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، ٢٠٠٥.
- **د. علي عبدالله شاهين**: نظم الدفع الإلكترونية ومخاطرها ووسائل الرقابة عليها: دراسة تطبيقية على بنك فلسطين، مجلة جامعة الأزهر، غزة، مجلد ١٢، العدد ١، ٢٠١٠.
- **د. كريمة كريم**: ضمان البنك للوفاء ببطاقة الوفاء الإلكترونية، مجلة جامعة الإمارات للبحوث القانونية، العدد ٨١، بحث ٩، يناير ٢٠٢٠.
- **د. لزهاري زواويد، د. نفيسة حجاج** : الدفع الإلكتروني كأسلوب فعال في تجويد خدمات الحكومة الإلكترونية : تقنية « تسديد» الإلكتروني بالكويت، مجلة بحوث

الإدارة والاقتصاد(MERJ)، المجلد ١، العدد ١، الجزائر، مارس ٢٠١٩.
- **د. لورين عبيدات، د. زكريا شطناوي**: أثر خصائص المحافظ الإلكترونية في تعزيز التجارة الإلكترونية في الأردن: دراسة ميدانية من وجهة نظر عملاء شركات الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال، مجلة جرش للبحوث والدراسات، جامعة جرش، العدد٢٣، المجلد ٢، بحث ٤٣، الأردن، ٢٠٢٢.
- **د. محمد البدر**: متطلبات نجاح الحكومة الإلكترونية في سوريا، رسالة ماجيستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، ٢٠١٠.
- **د. محمد توفيق علي**: الالتزامات والعقود التجارية، دار المجد القاهرة ٢٠٢٤، الطبعة التاسعة.
  - الاوراق التجارية وفقًا لأحكام قانون التجارة المصري رقم ١٧ لسنة ١٩٩٨، دار المجد، الطبعة الأولى، ٢٠٢٤.
  - العقود التجارية المعاصرة وحق المستهلك في العدول، بحث منشور في مجلة كليه الدراسات العليا، أكاديمية الشرطة، العدد ٥٠ الصادر في مارس ٢٠٢٤.
  - العملات الافتراضيَّة المشفَّرة اللامركزيَّة، مجلة كلية الدراسات العليا، اكاديمية الشرطة المصرية، العدد٥١، أكتوبر ٢٠٢٤.
- **منصوري الزين**: وسائل وأنظمة الدفع والسداد الإلكتروني - عوامل الانتشار وشروط النجاح، الملتقى العلمي الدولي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر - عرض تجارب دولية - المركز الجامعي خميس مليانة، معهد العلوم الاقتصادية.
- **واقد يوسف**: النظام القانوني للدفع الإلكتروني، رسالة ماجيستير، جامعة مولود معمري تيزي وزو، كلية الحقوق،٢٠١١.

المراجع الأجنبية:

- Babenko, V., kulczyk, z., Perevosova, I., Syniavska, O., &Davydova, O. (2019). Factors of the development of international e-commerce under the conditions of globalization. In SHS Web of conferences (Vol.65, p.04016). EDP Sciences.

Frank, B.P., & Binaebi, B., Electronic Payment Systems - Implementation and the Performance of commercial Banks in Nigeria. European Journal of Business and Management Research .2019

Revathy, C., & Balaji, P. Determinants of Behavioural Intention - on E- Wallet Usage: An Empirical Examination in Amid of Covid-19 .Lockdown Period.International Journal of Management (IJM)2020